



MENARA Final Reports

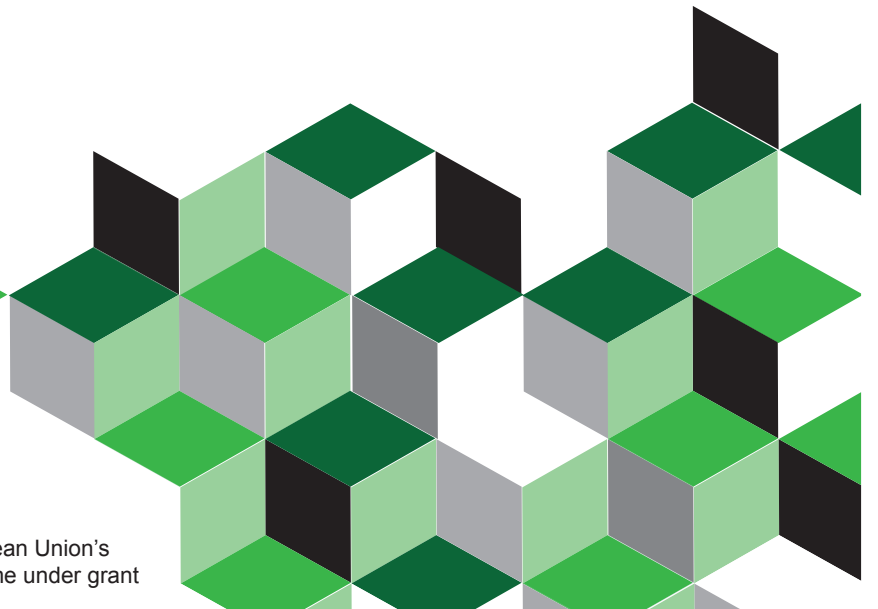
No. 2, March 2019

تصور المستقبل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إدجار جول، سيلفيا كولومبو وإدوارد سولر إي ليشة



This project has received funding from the European Union's Horizon 2020 Research and Innovation programme under grant agreement No 693244



تصور المستقبل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إدجار جول، سيلفيا كولومبو وإدوارد سولر إي ليشة
مع مساهمات من: مارتين كويلرتز، إيمانويلا مينيكيتي، جوردي كويرو، كريستينا صاللا، أندريه أوهل، إيكارت فورتز وجاكوب تزايرز.

نبذة مختصرة: السيناريوهات هي تصورات متخيلة عن المستقبل يمكن أن توضح كيف تؤدي الإجراءات الحالية إلى نتائج مختلفة بصورة ملحوظة. وبذلك، فهي أدوات مفيدة تساعد في توجيه الاستراتيجية وتشكيل المستقبل. يستعرض هذا التقرير سيناريوهات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى أفقين زمنيين: مدى قصير (2025) ومدى طويل (2050). السيناريو السابق من نوعية العمل كالمعتاد الذي يسقط الإتجاهات الحالية في المنطقة ويعتمد على الاستنتاجات المستخلصة من الأبحاث التي أجريت خلال ثلاثة أعوام (أبريل 2016- مارس 2019). وتشير هذه الاستنتاجات نحو الصراعات الكبرى وديناميات الدولة- المجتمع المثيرة للنزاع، والتفتت الإقليمي وتحويل مراكز الثقل، وانغماس المنطقة في الخصومات العالمية والإتجاهات الاجتماعية- الاقتصادية والبيئية الدولية المدمرة. ويشير التقرير أيضا إلى مسارات بديلة متعددة في مناطق معينة أو بلاد يمكن فيها عكس هذه الإتجاهات أو يمكن لقطاعات أو بلاد محددة أن تأخذ مسارات متباينة وكيفية ذلك. ويرسم التقرير بعد ذلك سيناريوهات طويلة الأجل حتى عام 2050 من خلال تحديد بعض الإتجاهات العظمى التي سوف تشكل كما هو متوقع مستقبل المنطقة والطريقة التي سترتبط بها المنطقة ببقية العالم. يشرح التقرير الأهمية الخاصة لكل قضية من القضايا المختارة، ويتخيل سلسلة من الفرص والمخاطر في هذه المنطقة.

السيناريوهات: لماذا؟

السيناريوهات: كيف؟

تصورات عن المستقبل: الأمل والإحباط

قائمة كاملة من المخاطر

منطقة متنوعة وتوقعات متباينة

العباب كثيرة في المدينة

سيناريوهات لعام 2025

موارد طبيعية نادرة: الماء والغذاء وتأثيرات التغير المناخي

ماذا لو تعد تبعية الغذاء مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي؟

لا يزال النفط مهما- ولكن التخلص من الكربون غير قابل للتوقف

ماذا لو أصبح المغرب رائدا للطاقة المتجددة؟

العقد الاجتماعي تحت التهديد: عدم المساواة في المقدمة

ماذا لو كان تمكين المرأة أكثر من مجرد شعار؟

المجتمعات المفتتة: الاستقطاب والتعددية

ماذا لو شهد العراق تجربة النهضة؟

الاستبدادية الدخيلة: السيطرة والقمع والتضليل

ماذا لو كانت الوسائط الرقمية تؤوي آمال الشباب؟

منطقة معبأة عسكريا ومائلة للعنف

ماذا لو انتقلت سوريا من إعادة الإعمار إلى المصالحة؟

تدخل أجنبي غير مرغوب فيه وطموحات عالمية متوازنة مرة أخرى

ماذا لو اعتبرت أفريقيا فرصة وشريكا مفضلا؟

سيناريوهات لعام 2050

تغيير مناخي غير قابل للتوقف

عالم ما بعد النفط

منطقة متحضرة

الرقمنة والأتمتة

التدين والفردية والمواطنة

الدول القوية أو المتوحشة

إدارة تأثيرات صراعات اليوم

الصين: الأول بين الأنداد

تغيير اللعبة في أفريقيا

أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قضية عائلية

إدجار جول هو رئيس قسم الأبحاث في مجموعة الأبحاث المستقبلية والمشاركة في معهد الدراسات المستقبلية وتقييم التكنولوجيا (IZT)، برلين، وأستاذ في جامعة برلين الحرة. سيلفيا كولومبو هي زميلة كبرى في معهد الشؤون الدولية (IAI). إدوارد سولر إي ليشة باحث أول في مركز برشلونة للشؤون الخارجية (CIDOB) ومنسق علمي في مشروع MENARA.

1. السيناريوهات: لماذا؟

السيناريوهات هي تصورات متخيلة عن المستقبل، ولكنها ليست تنبؤات أو تخمينات. يمكن أن تساعد السيناريوهات في توجيه الاستراتيجية وتشكيل المستقبل لأنها تحفز قدرتنا على التفكير بخصوص البدائل وتفتح آفاق التفكير "خارج الصندوق". يمكن أن تصف السيناريوهات النظام المجتمعي والهيكل والمحفزات الأساسية والقوى والعلاقات والمظاهر الأخرى الخاصة به. وهو أمر شديد الأهمية لأن التصورات والتوقعات الحالية سوف تحدد قرارات وتوصيات اليوم، وهي التي ستؤثر بعد ذلك على التطورات المستقبلية والاختيارات بين المسارات المختلفة والبدائل المستقبلية. تهدف السيناريوهات المتناقضة إلى تفتيح أعين الناس: إنها تصف وتجسد التطورات المستقبلية والظروف والبيئات المجتمعية التي تكون هناك جماعة مخصصة (أو قد تتواجد في الوقت المناسب) مستعدة للنظر فيها. يمكن أن تؤدي الطرق التي تمت بها صياغة وتوصيف السيناريوهات إلى استجابة مرنة ومبتكرة لمجموعة الاحتمالات المستقبلية. وقد تساعد على الاستعداد للأثار غير المتوقعة رغم كونها كبيرة على التطورات المستقبلية. تم تسليط الضوء على نقاط الشرر التي يحددها الجدول الزمني في المستقبل - الظروف التي تؤدي إلى الانقطاعات والتغيرات الجذرية- كي تكون إشارات تنبيه تعطي إنذارات مبكرة للأحداث الهامة التي تلوح في الأفق. وإجمالاً، فإن السيناريوهات هي تصورات متخيلة عن المستقبل يمكن أن توضح كيف تؤدي الإجراءات الحالية إلى نتائج مختلفة بصورة ملحوظة؛ ويمكنها بالتالي المساعدة على التعامل مع المستقبل أو تشكيل المستقبل.

يستعرض هذا التقرير سيناريوهات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى أفقين زمنيين: مدى قصير (2025) ومدى طويل (2050). المقصود بهذا المنهج هو زيادة متانة وجهات النظر التي لا زالت في طور التكوين حول المستقبل، مع تسليط الضوء على إجراءات التغيير في مجالات إشكالية معينة في الإقليم. يقترح هذا التقرير سيناريو يكون خط أساس لعام 2025، وهو سيناريو من نوعية العمل كالمعتاد الذي يسقط الإتجاهات الحالية في المنطقة ويعتمد على الاستنتاجات المستخلصة من الأبحاث التي أجريت خلال ثلاثة أعوام (أبريل 2016- مارس 2019). وتشير هذه الاستنتاجات نحو الصراعات الكبرى وديناميات الدولة - المجتمع المثيرة للنزاع، والتفتت الإقليمي وتحويل مراكز الثقل، وانغماس المنطقة في الخصومات العالمية والإتجاهات الاجتماعية- الاقتصادية والبيئية الدولية المدمرة. ويركز التقرير على سبعة مجالات إشكالية: التدهور البيئي، وانتقال الطاقة وانعدام المساواة والمجتمعات المفتتة والاستبداد والصراعات والتدخل الأجنبي غير المرغوب فيه. إنه يتخيل كيف يمكن أن تبدو المنطقة إذا لم يكن من الممكن عكس أي واحدة من الإتجاهات الحالية. يُصحح هؤلاء الذي يفترضون أن هذا هو الإتجاه الأكثر احتمالاً للوقوع بالبداية في تصميم استراتيجيات تقليل واحتماء المخاطر. وإلى حد كبير، فإن هذا يتردد مع فكرة تعزيز المرونة والتي اقترحتها الاستراتيجية العالمية الأوروبية عام 2016. ومع ذلك، يفترض هذا التقرير أن هذا ليس هو المستقبل الوحيد الممكن، وأنه بلا شك أبعد من أن يكون ملائماً لمجتمعات المنطقة أو للإتحاد الأوروبي. ولهذا يشير التقرير أيضاً إلى مسارات بديلة متعددة في مناطق معينة أو في بلاد يمكن فيها عكس هذه الإتجاهات، أو يمكن لقطاعات أو بلاد محددة أن تأخذ مسارات متباينة- وكيف وعن طريق من يمكن أن يتم ذلك (" سيناريوهات التركيز"). هذا التمرين، الذي تمت صياغته ليبدأ بسؤال " ماذا لو... " يشير إلى حقيقة أن هناك احتمالات وأن هناك متسع للإجراءات التحولية والسياسات الاستشرافية والمستندة على قواعد.

كما يرسم التقرير أيضاً سيناريوهات طويلة الأمد حتى عام 2050. ولا طائل من تصور من سيكون في السلطة في بلد معين في تاريخ ما أو إذا كانت المؤشرات الاقتصادية ستتحسن أم لا. ولا يزال ممكناً تحديد سلسلة من الإتجاهات العظمى التي ستشكل بلا ريب مستقبل المنطقة، والطريقة التي سترتبط بها المنطقة ببقية العالم. وبعضها مؤكد نسبياً مثل التغييرات الديموجرافية، بينما البعض الآخر يعتمد بشكل أكبر على السياسات وصراعات القوى. الإتجاهات العظمى هي تطورات ذات أثر بالغ ومن الصعب عكسها، وتدوم لجيل واحد على الأقل. وهذا المفهوم يشبه إلى حد ما مفهوم فرناند براودل عن المدى الطويل، والذي لا يشمل الدورات الاجتماعية- الاقتصادية والأزمات الهيكلية فقط، ولكن كذلك" المواقف القديمة للتفكير والتصرفات، وإطارات العمل المقاومة للتغيير حتى الممات، حتى إذا كانت ضد أي منطق في بعض الأحيان". وعلى هذا المنوال، يحدد التقرير عشر قضايا متوقعة لتشكيل المنطقة حتى عام 2050: تغيير المناخ والرقمنة والتأثر بالدين والتوسع الحضري والتخلص من الكربون ودور الدولة وتأثير صراعات اليوم وتوحيد الصين كقوة عالمية والاتصالات المكثفة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين أوروبا، والدور المتنامي لأفريقيا. والهدف من هذا التمرين هو توقع القضايا والتي لا محالة ستشكل ليس المنطقة فقط، وإنما أيضاً السياسات نحوها من الآن وحتى عام 2050. وهذا الأفق الزمني يبعد جيلين تقريباً، ولذلك هناك مساحة متروكة للأفكار البديلة خارج نطاق الروايات المعتادة. يشرح التقرير الأهمية الخاصة لكل قضية من القضايا المختارة، ويتخيل سلسلة من الفرص والمخاطر في هذه المنطقة. بينما يمكن توقع لماذا تستهلك هذه القضايا الكثير من الجهد والموارد في العقود الثلاثة التالية، فسيكون من الخطأ استنتاج أن هناك طريق واحد فقط تتطور من خلاله هذه الإتجاهات العظمى. يجب أن تحفز هذه الحقيقة صناعات القرار وأصحاب المصالح المعنيين على تقبل فكرة أن التغيير ممكن، وأن الإجراءات التي تُتخذ من الآن فصاعداً قد تقود المنطقة نحو مستقبل ما أو مستقبل آخر.

2. السيناريوهات: كيف؟

وأحد الملامح المميزة لهذا التمرين هو أن تحديد الموضوعات والاتجاهات والجهات الفاعلة الأساسية والمراحل الحرجة والمخاطر والفرص يقوم على نتائج مشروع بحثي متعدد المجالات وخصوصا على تصورات الأشخاص ذوي الأهمية وأصحاب المصالح المعنيين عن المستقبل الممكن والمحتمل، والتي تم تجميعها من خلال عدة وسائل: المقابلات وجهًا لوجه، واستبيان دلفي ومناقشات مجموعة فوكاس. في 2017 و 2018، أجرى مشروع MENARA 269 مقابلة مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المهمة، وهي تشمل الموالين للحكومة والمعارضين السياسيين والموظفين العموميين وأفراد من القوات الأمنية وموظفين في المؤسسات الدولية والإقليمية وأعضاء من القطاع الخاص ومتقنين وخبراء وناشطين في المجتمع المدني. تمت معظم هذه المقابلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغطت دول المغرب والشرق والخليج وتركيا ومصر وإيران. كما أجريت مقابلات أيضا في البلدان التي تمر أو التي مرت بصراعات مثل سوريا وليبيا والعراق. وفي حالة اليمن، أجريت المقابلات مع أعضاء من الشتات اليمني في أوروبا والشرق الأوسط. وقد تمت بعض هذه المقابلات في الدول المجاورة (مالي) بالإضافة إلى أوروبا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل جمع تصورات حول الجهات الفاعلة الخارجية تجاه مستقبل المنطقة أيضا. وفي هذه المقابلات، سلّلت الجهات الفاعلة من بين ما سلّلت عن تصوراتها عن التهديدات والفرص الكبرى، وعن أي الجهات الفاعلة التي يُتوقع أن تشكل المنطقة في الأعوام القادمة.

كما أن التقرير يتضمن نتائج استبيان دلفي مع واحد وسبعين خبيرًا من أو عن المنطقة. دلفي هو منهجية مُجربة للتوقع على المدى الطويل والتفكير المنطقي. ويمكن أن يتغلب على درجة عالية من الريبة وأن يواجه قضايا بالغة التعقيد من خلال عملية تواصل متكررة تشمل الخبراء. دعا استبيان دلفي الخاص بمشروع MENARA المشاركين إلى التخلي عن المسارات الراسخة للتفكير اليومي عن طريق تقديم مسودات معقولة عن مستقبل المنطقة تعتمد على رؤى مثالية (ترتيب الأهمية والإمكانيات والحلول المناسبة وغيرها...). في معظم أسئلة استبيان دلفي، طُلب من المشتركين تقييم التنمية لعامي 2025 و2050، وإذا اقتضت الحاجة، التمييز بين التأثيرات في مختلف أراضي المنطقة. وقد استكمل هذا عبر لقاءات باشتراك اثنين من أصحاب المصالح المعنيين (في اسطنبول وروما) وثلاث مجموعات مركزية (الرباط وبيروت وبروكسيل)، والتي تسمح بمناقشات متعمقة وساعية للأمام عن خصوصية مناطق فرعية محددة ودور الجهات الفاعلة الخارجية. ويعتمد هذا التقرير أيضا على تقييم ثمانية وخمسين دراسة عن المستقبل، قد أجريت في وقت مبكر وكُنّبت بخصوص الاتجاهات العظمى والاتجاهات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو في أجزاء منها.

ونظرا لأن هذا التمرين المرتقب يعتمد أساسا على التصورات التي جُمعت من خلال تقنيات البحث الموضحة أعلاه، فإن القسم الأول من هذا التقرير سيركز على تلخيص العناصر التي حازت على توافق عالٍ من حيث الشدة أو الإمكانية، بل وأيضا العناصر التي تختلف فيها التصورات وفقا لعوامل الأراضي أو نوع الجنس البشري أو الأجيال أو القطاعات. سيقدم التقرير بعد ذلك سيناريو خط الأساس لعام 2025 والمستقبل البديل لقضايا أو بلدان محددة. وسينتهي بتوسيع إطار الزمن حتى عام 2050. وكما ذكر أحد المشاركين في استبيان دلفي، فإن عام 2025 أصبح على مرمى حجر منا وستواصل الديناميات الحالية تشكيل المشهد". في المقابل، فإن تمرين تخيل المستقبل لعام 2050 سيوسع نطاق ما هو ممكن، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الإلهام والشهية للاشتراك في سياسات وإجراءات مبتكرة تهدف إلى عكس الاتجاهات الحالية وتعزيز التماسك والتعاون وانغماس المنطقة في ديناميات البناء العالمية.

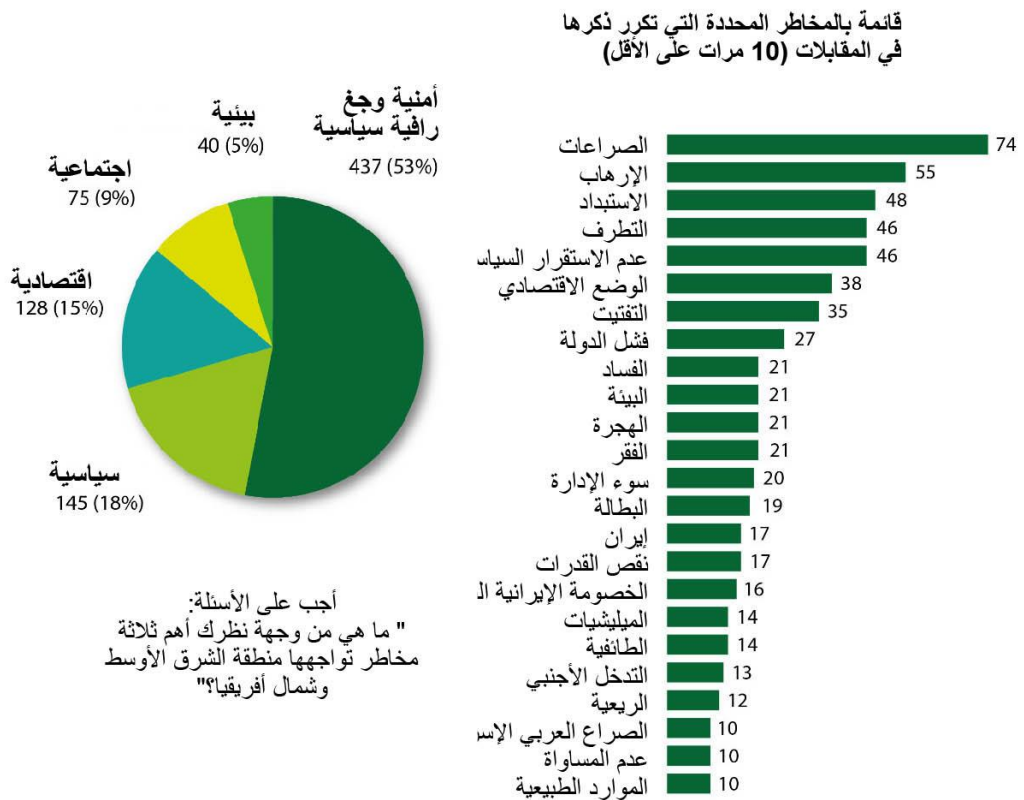
3. تصورات عن المستقبل: الأمل والإحباط

كما لوحظ في القسم السابق، أتاح الدمج بين مختلف تقنيات الأبحاث (المقابلات واستبيان دلفي والمجموعات المركزة) بتجميع عينات واسعة ومتنوعة من التصورات حول المستقبل المحتمل للمنطقة والتحديات الأساسية التي ستواجهها المجتمعات والدول فيها، بل وأيضاً القضايا التي ستشكل الطريقة التي ترتبط بها الجهات الفاعلة العالمية بالمنطقة. يمكن تلخيص هذه التصورات كما يلي: (1) شدة وكمية المخاطر تتجاوز عدد الفرص؛ (2) مستويات الأمل والإحباط ليست موزعة بالتساوي: المحييون من بعض الأقاليم هم أكثر تفاؤلاً من غيرهم، بينما يتوقع الخبراء تطورات متباعدة (وتوزيعات مختلفة للمخاطر) في أقاليم أو أطر زمنية محددة؛ و(3) لن يتشكل مستقبل المنطقة عن طريق حفنة من الجهات الفاعلة، وإنما كوكبة واسعة منهم تشمل الجهات الفاعلة المحلية والموزونة بشدة نحو القوى الإقليمية.

3.1 فهرس كامل من المخاطر

وجد الأشخاص الذين سئلوا أثناء مهمات البحث عن الحقيقة في المشروع أو المشاركون في المجموعة المركزة ولقاءات أصحاب المصالح المعنيين - وجدوا من السهولة الوصول إلى قائمة من المخاطر التي قد تشكل مستقبل المنطقة. كانت الرؤية السائدة هو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتميز بدرجات عالية من العنف- وكانت الصراعات هي أكثر المخاطر ذكراً ويأتي الإرهاب بعدها. ويجدر الإشارة أنه يمكن تعريف المخاطر المرتبطة بالسياسة مثل الاستبداد وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى الموقف الاقتصادي الهش كعوامل محتملة لعدم الاستقرار.

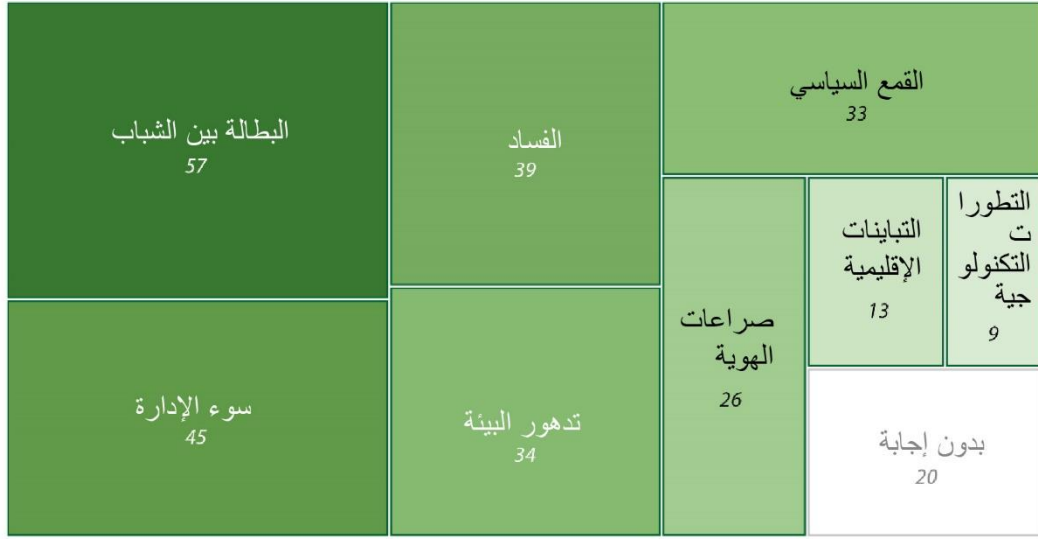
الصورة 1 | أهم المخاطر المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: النتائج الإجمالية والعنقودية للمقابلات التي تمت وجها لوجه.

يمكن استكمال هذه الصورة عن طريق تقييم الواحد وسبعين خبيراً الذين شاركوا في استبيان دلفي MENARA. وقد طلب من هؤلاء المساهمين اختيار العناصر التي يمكن أن تعزز الاضطرابات الاجتماعية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2025، وفقاً لأثرها واحتمال وقوعها. تعتبر البطالة بين الشباب وسوء الإدارة والفساد والقمع السياسي والتدهور البيئي أنها العناصر البارزة الأربعة. أكد الكثير منهم في ردودهم أنه ليس عنصر من هذه العناصر وحده هو السبب، وإنما الدمج بينها هو الذي يزيد بصورة ملحوظة من مخاطر الصراع وتأثيره المدمر.

الصورة 2 | العناصر المحتملة التي تزيد الاضطرابات الاجتماعية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2025



تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: استبيان دلفي MENARA.

طلب من مقدمي المعلومات في المقابلات تسجيل كل من المخاطر والفرص. وهذا يتيح لنا قياس مستوى الأمل لديهم. ومن أجل ذلك، تم تكويد الإجابات كما يلي: "0" لهؤلاء الذين يذكرون بوضوح أنه "ليس هناك فرص" أو هؤلاء الذين سجلوا المخاطر بدون ذكر أي فرص؛ "1" إذا كان عدد المخاطر المقدمة أعلى من عدد الفرص؛ "2" إذا كان المجيب يذكر عددا متساويا من المخاطر والفرص؛ "3" إذا كانت الردود تحتوي عددا من الفرص أعلى من عدد المخاطر؛ و"4" لهؤلاء الذين ذكروا الفرص فقط بدون الإشارة للمخاطر. المستوى المتوسط للأمل في هذه العينة يساوي 1.29، أي أن النظرة أقرب للتشاؤم ولكنها مع ذلك تحوي عناصر من الأمل. ويجدر الإشارة إلى أن هناك تغييرات مهمة تخص نوع الجنس البشري ومكان إجراء المقابلات والملف المهني. إن مستوى الأمل عالي قليلا في إيران (2.13) وفي الخليج (1.74) والمغرب (1.48)؛ كذلك بين الإناث من المجيبين (1.65) والقطاع الخاص (1.95). وفي المقابل، فإن مستويات التشاؤم عالية جدا في مصر (0.88) وأيضاً بين السياسيين والموظفين العموميين (0.94).

وأخيراً، أحد النتائج الأساسية التي وصل إليها مشروع MENARA هو أن المنطقة ستمر بعملية تفتيت متزايدة، والتي تأتي في المرتبة السابعة لأعلى المخاطر. وعلى هذا المنوال، سأل استبيان دلفي الخبراء عن الانشاقات التي قد تكون الأبرز في المستقبل. ويُتظر إلى الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون والانقسام بين المتأثرين بالدين والمجموعات العلمانية أنها الانقسامات الأكثر أهمية والأطول أمداً. وفي المقابل، يُنظر إلى الانشاقات بسبب الطائفية وموالة/ معاداة الولايات المتحدة أنها آخذة في التراجع على المدى الطويل.

الصورة 3 | الانقسامات الاجتماعية والثقافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2025 و 2050

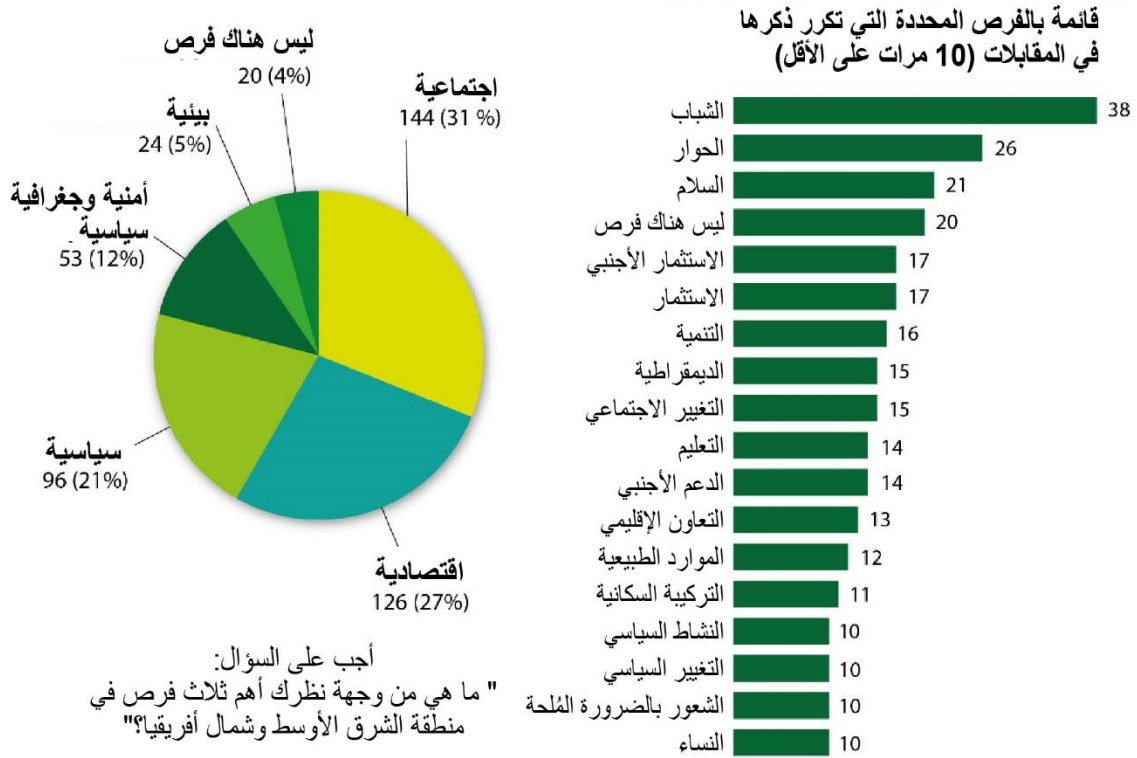
ترتيب أهم الانشقاقات الاجتماعية والثقافية (2025 و 2050)



تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: استبيان دلفي MENARA.

عند السؤال عن الفرص، جاءت الإجابات شديدة التنوع. وبينما ترتبط المخاطر بالديناميات السياسية والأمنية، فإن العناصر المجتمعية والاقتصادية تعد واعدة أكثر. ومع ذلك، يظهر تحليل أكثر تفصيلاً أنه بجانب الشباب (الذين يتصدرون القائمة)، يُنظر إلى الحوار والسلام أنهما فرصاً في المنطقة أيضاً.

الصورة 4 | أهم الفرص المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

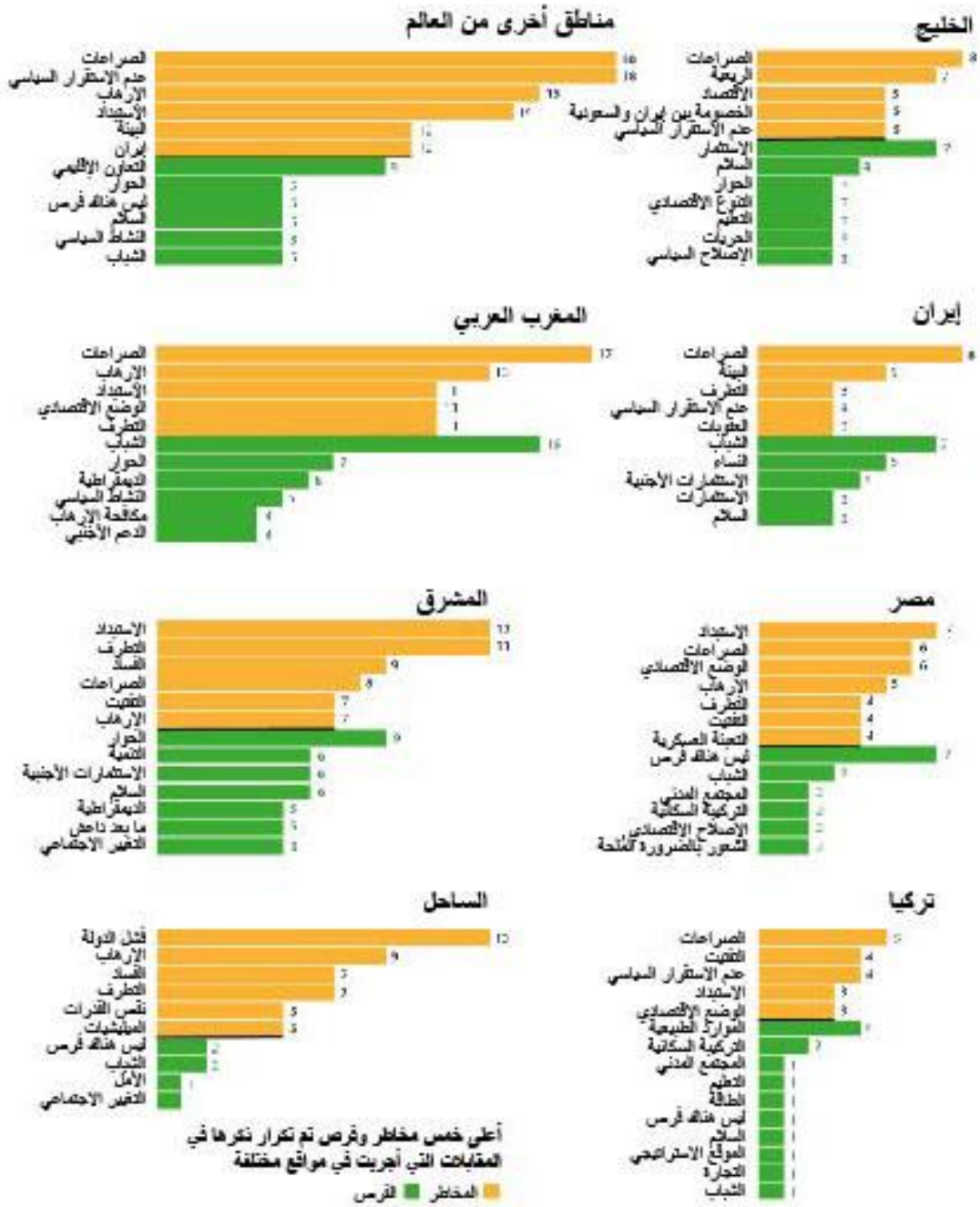


تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: النتائج الإجمالية والعنقودية للمقابلات التي تمت وجها لوجه.

3.2 منطقة متنوعة وتوقعات متباينة

تتكرر الفروقات الضخمة التي تخص مستويات الأمل مع قراءة منفصلة عما هي الفرص والمخاطر الأساسية. بينما هناك معالم عامة (الصراعات عند الحديث عن المخاطر، والشباب عند ذكر الفرص)، فإن المعالم المميزة تكون كاشفة أيضا بصورة كبيرة. الإجابة الأكثر شيوعا عند السؤال في مصر عن الفرص هي أنه ليست هناك فرص. وأحد المعالم المميزة لمصر هو الأهمية التي تُعطى للاستبداد في تقييم المخاطر. وبالنسبة للقضايا البيئية، يبدو أن المراقبين الخارجيين يعطونها أهمية أكبر من الجهات الفاعلة المحلية (إيران هي الاستثناء). أما الخليج، فهو عالمٌ مستقلٌ بذاته: عند الحديث عن الفرص، يُذكر الاستثمار باستمرار، وبالنسبة للمخاطر، تأتي في المقدمة الدولة الربيعة والخصومة بين إيران والمملكة العربية السعودية.

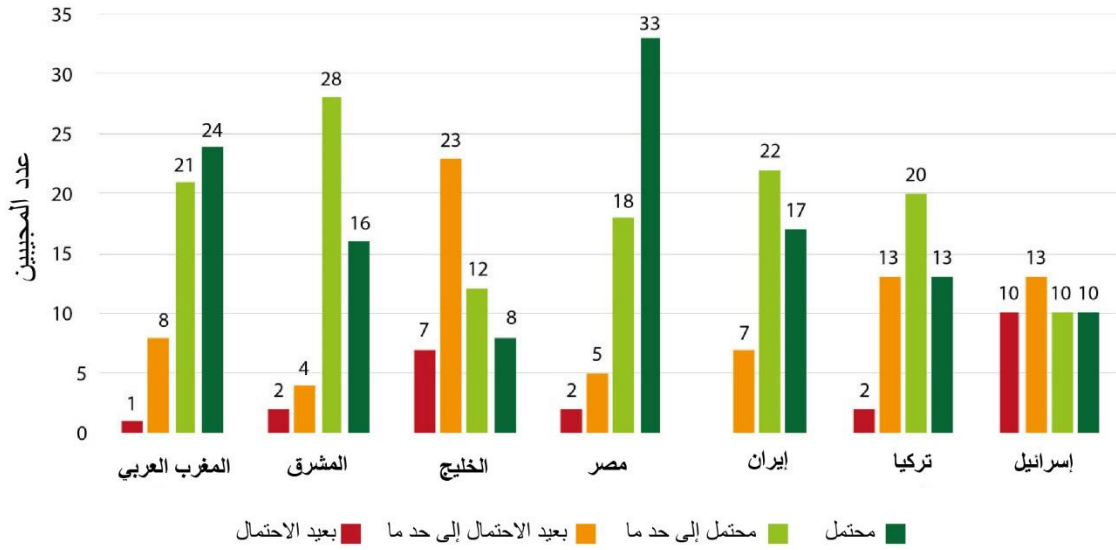
الصورة 5 | أعلى المخاطر والفرص المذكورة في أماكن مختلفة



تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: النتائج الإجمالية والعنقودية للمقابلات التي تمت وجها لوجه.

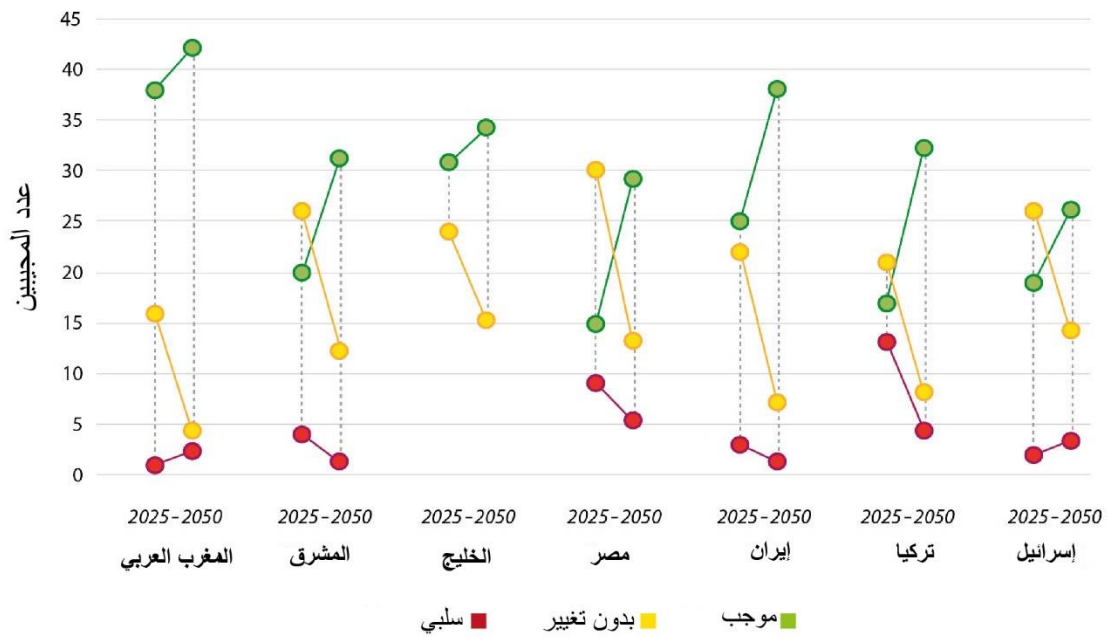
والتصور السائد أن الأجزاء المختلفة في المنطقة ستتخذ مسارات متباينة في المستقبل أو أنها ستتطور ببقايات مختلفة. وهذا يعكس بوضوح على ردود الخبراء الذين شاركوا في استبيان دلفي. على سبيل المثال، تصور أن التوسع الحضري يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية هو أكثر حدة في مصر عن أجزاء أخرى من المنطقة. والمساواة بين الجنسين هي حالة أخرى مهمة. وبينما يميل المييون للاتفاق على أن هناك تطور في المستقبل، فإنهم يكونون أقل تفاؤلا عندما يتعلق الأمر بتركيا أو مصر، وخصوصا على المدى القصير. وفي المقابل، يُنظر إلى دول المغرب أنها من تستطيع التقدم بسرعة وفقا لهذه الأجندة. وعند النظر إلى مدى طويل، فإن التوقعات تكون عالية بالنسبة لإيران.

الصورة 6 | هل سيزيد التوسع الحضري من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتفتت في الدول والمناطق الفرعية التالية؟



تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: استبيان دلفي MENARA.

الصورة 7 | هل سيزيد التطور الرسمي المحسوس في مجال المساواة بين الجنسين في الدول والمناطق الفرعية التالية؟



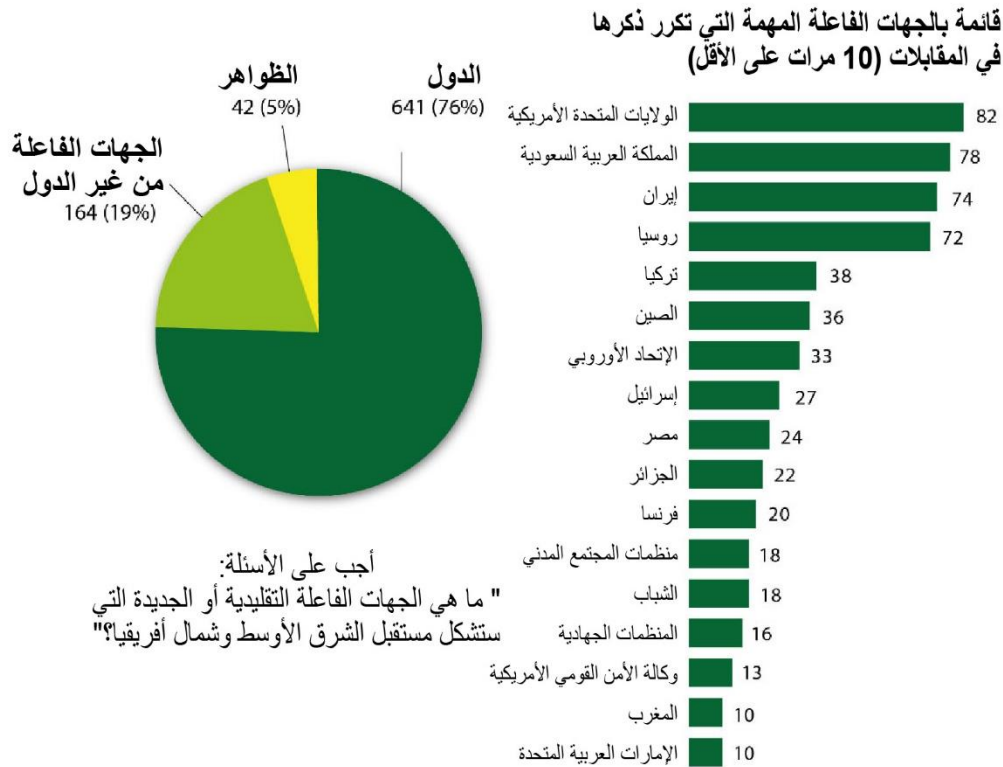
تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: استبيان دلفي MENARA.

3.3 ألعاب كثيرة في المدينة

يبدو أن المقابلات التي تمت وجها لوجه تدحض ثلاث أفكار تخللت الجدل القائم حول النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: (1) مفهوم أن المنطقة أصبحت ثنائية القطب بسبب الخصومة بين إيران والمملكة العربية السعودية؛ (2) افتراض أن الديناميات الإقليمية تابعة لأجندات القوى العالمية؛ و(3) تقييم أن الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول أصبحت من اللاعبين المركزيين.

طلب من المستجوبين أن يحددوا الجهات الفاعلة التي ستشكل مستقبل المنطقة. ذكر المجيبون بشكل فوري الكثير من الجهات الفاعلة ومن أنواع مختلفة (محلية وإقليمية وعالمية). يبدو أن اللاعبين الأربعة الكبار هم إيران والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وهذا يمكن تفسيره كنموذج ثنائي القطب متعدد المستويات. ومع ذلك، فقد تم أخذ القوى الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى في الاعتبار، مع تقوية فكرة المنطقة متعددة القطبية (انظر الصورة 8).

الصورة 8 | الجهات الفاعلة التي ستشكل مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

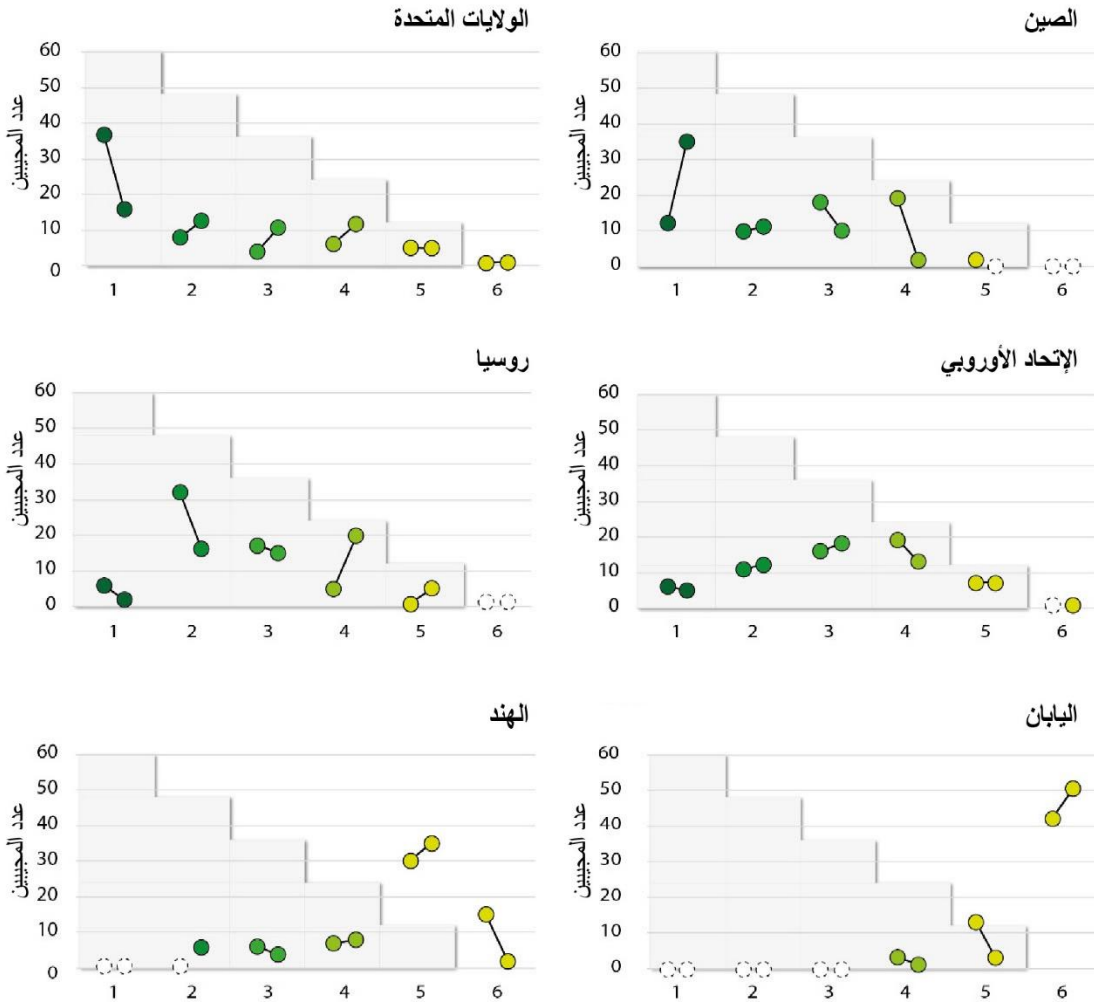


تنفيذ مركز برشلونة للشئون الخارجية CIDOB. المصدر: النتائج الإجمالية والعنقودية للمقابلات التي تمت وجها لوجه.

مرة أخرى، يتيح لنا التحليل الأكثر تفصيلا النظر في المعالم المميزة الإضافية. دُكر أن الشباب هم ثالث جهة فاعلة من حيث الأهمية في المقابلات التي أجريت في دول المغرب؛ ووضعتهم النساء في أعلى عشرة في المشرق وإيران؛ كما سجل أيضا المراقبون الخارجيون والمجيبون في مصر ودول المغرب منظمات المجتمع المدني على أنهم لاعبون أساسيون. ورغم ذكر المنظمات الإرهابية وخصوصا داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) أحيانا، فإن 29 في المائة فقط من الإشارات إلى الجهات الفاعلة من غير الدول تتطابق مع المجموعات المسلحة.

كما استعلم استبيان دلفي أيضا عن دور الجهات الفاعلة العالمية وطلب من الخبراء أن يضعوا ترتيبا لستة منها (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والصين والهند واليابان) وفقا لتأثيرها في المنطقة على المدى المتوسط والطويل (الصورة 9). وبينما نفوذ الإتحاد الأوروبي ثابت إلى حد ما (في مكانة ثانوية ولكنها ذات قيمة)، نلاحظ الفروق الكبرى بين اللاعبين الآخرين: يفترض أن الصين سوف تصبح الجهة الفاعلة الأكثر تأثيرا حتى عام 2050؛ وسيتهور التأثير الروسي بصورة ملحوظة على المدى الطويل ولكنه لن يخفي تماما، وستظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأكثر أهمية حتى عام 2025 ولكن ليس حتى عام 2050.

الصورة 9 | التأثير المتوقع للجهات الفاعلة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2025 و 2020



تم تنفيذه بواسطة كريستينا صالا وأوريول باريس (مركز برشلونة للشؤون الخارجية). مصدر البيانات: استبيان دلفي MENARA.

أحد الاستنتاجات الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذه الاكتشافات هو أن أي محاولة لرسم سيناريوهات للمستقبل يجب أن تأخذ في الاعتبار عدد كبير ومتنوع من الجهات الفاعلة التي تتفاعل فيما بينها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. قد تؤدي تصرفات أو ضعف استجابة هذه الكوكبة من اللاعبين إلى تفاقم المخاطر أو تعزيز الفرص التي ستشكل مستقبل الإقليم.

4. سيناريوهات لعام 2025

4.1 موارد طبيعية نادرة: الماء والغذاء وتأثيرات التغير المناخي

في عام 2025، سيضع التدهور البيئي بالاقتران مع النمو الديموجرافي الذي قد يتجاوز 500 مليون نسمة، الموارد الطبيعية تحت التهديد، وسيظهر تأثير ذلك على ظروف المعيشة. بعد مرور فترة أصبحت فيها البيئة بالكاد على رأس أولويات القادة السياسيين والاجتماعيين، تبدأ الآن لتكون ذات تأثير. ومصدر القلق الرئيسي هو أن الوضع قد يزداد سوءاً بعد 2025 نتيجة عدم كفاية الجهود العالمية المبذولة لمعالجة الاحتباس الحراري، وكذلك بسبب عدم كفاية سياسات التكيف داخل المنطقة لزيادة المرونة. كما أن القضية لم تعد مجرد قضية بيئية فقط ولكنها ذات تشعبات سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى. بدأ صناع القرار من المنطقة وشركائهم على مستوى العالم في تحقيق ذلك. ثمة جو من العتمة الشوكية: هل فات الأوان؟ هذا هو ما يطرحه العديد من النشطاء العلميين والمنشغلين بالبيئة.

استبيان دلفي: أنا مقتنع أن التفاوت الاقتصادي وسوء إدارة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لأثر تغيير المناخ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية يعتبر فعليا وسيكون بعد ذلك هو المصدر الأهم للمشكلات الاجتماعية.

أدى تغيير المناخ إلى زيادة خطورة نقص المياه. سيقبل هطول الأمطار في 2025 عنه في 2018، وذلك في المنطقة كلها، ورغم أنه إلى الآن شهدت بعض الدول زيادة في مصادر المياه (وخصوصا تركيا بفضل سقوط الأمطار بشكل أفضل، وكذلك السودان ومصر حيث تعتمدان على دول منابع حوض النيل حيث زاد سقوط الأمطار هناك)، ومع ذلك، أدى ارتفاع درجات الحرارة والبحر إلى تحييد الفائدة المحتملة للإنتاج الزراعي. زادت مستويات ندرة المياه في جميع دول المنطقة، ولكن شدة وتأثير هذه الندرة تزيد في بعض الدول على وجه الخصوص. تأثر العراق بصورة سلبية بسبب مشروعات السودان التي شيدها تركيا على نهري الفرات ودجلة، وأصبحت تتلقى اليوم تدفقات مائية أقل. شط العرب هو ملتقى حوض الفرات ودجلة في البصرة وقد وصل إلى أدنى مستوياته كما أنه ملوث للغاية. تم طرد سكان هذه المنطقة بعيدا عن الريف وتسكينهم في مدن مثل البصرة وبغداد.

مقابلة مع موظف عمومي في الكويت: تواجه المنطقة العديد من المخاطر. ومن بينها ندرة المياه، وخصوصا في الدول ذات القطاعات الزراعية الكبرى مثل المغرب وتونس، وكذلك الدول التي تعاني من سوء الإدارة، وهي مشكلة حادة جدا في دول مثل السودان.

وتعاني بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص المياه المتكرر: وحدها الدول قليلة السكان والتي تتوفر لديها الموارد المالية هي من تستطيع المحافظة على توفير المياه بمساعدة محطات تحلية المياه. ويعتبر الموقف أكثر إزعاجا في الدول الأكثر فقرا مثل اليمن أو حتى الأردن. وأكثر القطاعات تأثرا بندرة المياه هو القطاع الزراعي مع التأثيرات الوخيمة على إنتاج الغذاء في المنطقة: وتعتبر تركيا استثناء في ذلك. وبحلول عام 2025، لن تكون هناك بعد أزمة في الغذاء مرتبطة بالمناخ. توجهت الحكومات نحو الأسواق العالمية لزيادة استيراد الحبوب تدريجيا. ومع ذلك، يحذر العديد من علماء الاقتصاد أن هذا لن يستمر لمدى طويل، وخصوصا في الدول الشاسعة مثل الجزائر والعراق وإيران وربما السعودية أيضا، إلا إذا زاد توليد تبادل العملات الأجنبية بنفس إيقاع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

هناك أثر آخر لتغيير المناخ والنماذج المتقلبة لسقوط الأمطار وهو التصحر. وخطر التصحر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى منه في أي منطقة في العالم. ويعد التصحر أو التدهور البيئي عموما من بين عوامل عديدة تدفع السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو مناطق الزحف العمراني. وتأثير التدهور البيئي هو أيضا مصدر رئيسي للقلق على اقتصاد المنطقة. وهذا لا يتعلق بالزراعة فقط. تنظم ثمانية مؤسسات أعمال من القطاع السياحي في المغرب وتونس ومصر وتركيا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان مؤتمرا ضخما في تونس في أبريل 2025، وتصدر تقريرا يشير إلى الآثار السلبية للتدهور البيئي على القطاع السياحي في المنطقة، وتقدم بعض التنبؤات عما سيقع عام 2035، وهو ما يجب أن يدفع الحكومات أن تتخذ موقفا في هذا الإتجاه.

مقابلة مع خبير في قطر: يمكن أن تدفع التحديات العابرة للقوميات مثل نقص المياه والقضايا البيئية الأخرى الدول إلى التعاون فيما بينها.

ماذا لو لم تعد تبعية الغذاء مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي؟

بحلول عام 2025، تتمكن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تحسين الأمن الغذائي والمائي من خلال خفض استهلاك المياه في قطاع الزراعة، وتأمين تدفق الواردات الغذائية من خلال تحسين العلاقات التجارية والتنوع الاقتصادي. استطاعت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدرجات نجاح متفاوتة توليد تبادل العملات الأجنبية المطلوبة لسداد قيمة هذه الواردات الغذائية. بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ومصر خفضت من إنتاج القمح والبرسيم والقطن كثفي الاستهلاك للمياه. تسعى العديد من الدول للمحافظة على مستوى معين من إنتاج الحبوب بعيدا عن المخاوف الاستراتيجية حول واردات الغذاء الموثوق فيها أثناء الأزمات (مثل العقوبات والحرب)، ولكنها تركز باستمرار على المحاصيل ذات القيمة المضافة مثل الفواكه والخضروات للحصول على " محصول أكثر عن كل قطرة ماء".

أدت تقنيات الري المحسنة وزراعة الأراضي الجافة إلى زيادة كفاءة الماء في الزراعة. ومع ذلك، كان لا بد من خفض الزراعة لمنع ما يسمى آثار الارتداد: في الماضي، استخدمت مكاسب فاعلية الري بالتنقيط في أماكن مثل المغرب لتوسيع الإنتاج، مما أدى إلى زيادة استهلاك المياه عموما. واليوم، تسعى الحكومات لمزاوجة مكاسب فاعلية الماء مع وضع حدود على أحجام الإنتاج الزراعي. والهدف هو تقليل التخصيص الكلي للقطاع الزراعي وتوجيه الموارد المائية النادرة نحو القطاعات الصناعية والخدمية التي تساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتوظيف. كانت هناك مقاومة سياسية لا يُستهان بها من قبل لوبي المزارعين، ولكن أقسام أخرى من القطاع الخاص والمجموعات البيئية والمؤسسات الدولية دعمت هذه التغييرات في السياسة من جانب حكومات المنطقة.

ارتفعت واردات المنطقة من الحبوب واللحوم والألبان، ولكن بعض الدول مثل تركيا والمغرب وتونس وإسرائيل لا تزال مُصدرا مهما للفواكه والخضروات. وبدلا من إنكار حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمادها على استيراد الغذاء كما كان في الماضي، أصبحت اليوم تواجه ذلك وتتعامل معه. أضافت "المياه الافتراضية" المطمورة في واردات الغذاء نهر نيل آخر إلى التوازن المائي للمنطقة، وتمكنت من المحافظة على الموارد المحلية النادرة من "المياه الزرقاء" الحقيقية. تضع مصر والإمارات العربية المتحدة نفسيهما بحيوية في موضع مراكز تجارة الغذاء في المنطقة الواسعة سعيا لتجميع قوى السوق. يسعى رجال السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تقليل مخاطر الاستيراد عن طريق تنمية العلاقات الحيوية مع أهم مصدري الغذاء مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأستراليا وتايواند وكندا وفرنسا. كما أنهم على دراية بالمخاطر التي يمثلها تغيير المناخ على القدرات الإنتاجية في الدول المصدرة. ونتج عن ذلك، أن حتى الدول المصدرة للنفط بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت ترغب في المزيد من المشاركة في الجهود متعددة الجوانب لمعالجة الانبعاثات وتقليل التغيير المناخي.

وتواصل الدول الغنية بالبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستثمار في قطاع الغذاء في الخارج، ولكن منهجها قد تغير. حيث كانت في البداية تهدف إلى شراء الأراضي، ولكن العديد من هذه المشروعات لم تحقق أي نجاح مطلقاً، وتسببت في ردود أفعال سياسية سلبية. وجه الجدل العالمي حول الاستيلاء على الأراضي الاتهام لدول الخليج بتهديد سبل العيش في الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي مثل السودان أو باكستان. والآن تتم الاستثمارات في الأسواق الزراعية المتطورة مثل الأرجنتين وأستراليا وكندا، وتركز بعض الشيء على القطاعات المتأخرة من تجارة وتصنيع وتوزيع الغذاء بدلاً من شراء الأراضي مباشرةً.

العملة الأجنبية الضرورية لاستيراد الغذاء لا تأتي الآن فقط من واردات النفط والغاز. نوعت دول الخليج منتجاتها بطول سلسلة القيمة لقطاع الهيدروكربونات، وتصدر الآن المنتجات المكررة والبتروكيماوية بدلاً من النفط الخام. كما أنها توسعت في الصناعات كثيفة الطاقة مثل الألمونيوم وتسعى لجذب المزيد من صناعات التجميع ذات العمالة الكثيفة (مثل تصنيع السيارات) لخلق المزيد من الوظائف. قطعت بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل المغرب أشواطاً كبيرة في مجال الطاقة وعملت على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرات التصنيعية، مثل المنسوجات ومصنع للسيارات الكهربائية في طنجة، أقامته شركة *BYD* الصينية. كما أتاح الاتصال بصورة أفضل بشبكة الإنترنت لدول المنطقة أن تدمج نفسها بسهولة في الأسواق القابلة للتوسع للخدمات التجارية العالمية. وقد أدى تقليص الزراعة والتنوع الاقتصادي وإدارة تجارة الغذاء وتحسين إمكانية وصول الغذاء في أعقاب التنمية الشاملة إلى تحسين الأمن المائي والغذائي.

4.2 لا يزال النفط مهماً- ولكن التخلص من الكربون غير قابل للتوقف

وكما هو حدث في أجزاء أخرى من العالم، يتوقع أن يزيد الطلب الكلي على الطاقة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2025، رغم أن ذلك سيكون بمعدل أبطأ (زائد 15 في المائة) بالمقارنة مع المتوسط العالمي (زائد 25 في المائة)، وكل ذلك بفضل ما تم إتخاذه من تدابير مهمة لتعزيز انتقال الطاقة، بالإضافة إلى ما تم إعلانه من سياسات وأهداف جديدة. يمكن ملاحظة الفروقات المهمة بين الدول المستوردة للطاقة والدول المصدرة للطاقة. تتواجد معظم معدلات النمو العالية في مجلس التعاون الخليجي (GCC) وفي إيران.

استبيان دلفي: يتباعد الاقتصاد العالمي بشكل متسارع عن النفط. وربما نشهد خلال العقد القادم انتقالاً عميقاً وكاسحاً غالباً نحو المزيد من مصادر الطاقة المتجددة، ومع ذلك سيظل النفط سلعة مهمة لبعض الوقت. ولا يعد الشرق الأوسط استثناءً لذلك، حتى إذا استغرق الانتقال وقتاً أطول من مناطق أخرى عديدة.

وحتى عام 2025، ستظل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معتمدة بشدة على الوقود الأحفوري، سواء للاستهلاك المحلي أو كمصدر لعائدات التصدير. وما زالت المنطقة في منتصف تغييرات كبرى بسبب تغيير في طلباتها، بل وربما أيضاً بسبب الابتكارات التكنولوجية على المستوى العالمي. وحتى هذه النقطة، ما زلنا لم نصل إلى عالم ما بعد النفط، ولكن هناك تاريخ إنتهاء صلاحية للنموذج الاقتصادي الذي ساد في الدولة الريعية في المنطقة. لم يتوافق رجال الاقتصاد وخبراء الطاقة حول متى سيحدث ذلك، ولكنهم يُجمعون على أن النموذج الحالي أصبح بالياً.

والتزايد السريع للطلب على الطاقة، وخصوصاً الطاقة الكهربائية، هو الإتجاه الملحوظ في المنطقة. لا يزال الوقود الأحفوري هو المسيطر على خليط الطاقة في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2025، رغم النمو المتنامي للطاقة المتجددة. ومع أن النفط ظل مصدر الطاقة السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن نصيبه في مزيج الطاقة تقلص لأقل من 40 في المائة، بينما اكتسب الغاز الطبيعي أهمية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتجاوز النفط كمصدر أولي للطاقة ويساوي أكثر من نصف الطلب الكلي على الطاقة.

وقد شهد إنتاج النفط الخام في المنطقة نموا مستمرا لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة سواء محليا أو في الخارج. يمثل إنتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 38% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط في عام 2016. تواصل وفرة الاحتياطي وحجم الإنتاج في جعل المنطقة لاعبا أساسيا في أسواق النفط العالمية. يُصدر حاليا معظم الغاز من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي (حوالي الثلثان- بشكل أساسي اليابان وكوريا الجنوبية والهند والصين)، يليها أوروبا والمنطقة الأوروبية الآسيوية.

في عام 2025، أصبح الإتجاه المتصاعد لنمو الطلب على الطاقة المحلية مع بطء تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة وغياب تدابير إدارة الطلبات الجانبية يمثلون صداعا مزمنًا. تأثرت موازنات التجارة للدول المصدرة للطاقة سلبًا، مما وضع ميزانيات الدول تحت ضغط. وهذا أدى إلى دخول سياسات الإصلاح الهيكلي التي خفضت الإعانات، مما نتج عنه موجة جديدة من الاحتجاجات عام 2021. ومن الناحية الإيجابية، زاد الضغط لتنويع مزيج الطاقة.

ورغم الإمكانيات، فإن مساهمة المصادر المتجددة بالنسبة للطلب الكلي الإبدائي على الطاقة ما زال أقل من 10 في المائة حتى عام 2025، وهو ما يعد قليلا للغاية في الدول المصدرة للهيدروكربونات. وينتظر أن يتغير هذا الوضع خلال العقد التالي. انخفاض تكلفة تقنيات الطاقة المتجددة والتي تقودها الأسواق الكبرى مثل الصين، والتي بدأت في أواخر 2010، أصبحت تمثل فرصة كبيرة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد أتاحت لهم استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتوليد القوى المحلية، مما يوفر النفط والغاز للتصدير للأسواق الدولية. وبالنسبة للدول المستوردة للطاقة، فإن استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة محليا سوف يزيد من تأمين الطاقة لها. يقول الخبراء أن الفرص متاحة ولكن المنطقة فشلت في الماضي في اغتنامها.

فشلت معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحقيق أهداف الطاقة التي كانت قد وضعتها لعام 2025، ويرجع أن العوائق التي حالت بينها وبين ذلك لن تختفي على المدى القصير؛ وهذه العوائق هي البنية التحتية للضعيفة للشبكات والحوجز التنظيمية والوصول إلى التمويل وأهمها على الإطلاق دعم مصادر الطاقة التقليدية والقصور المؤسسي. ولتحفيز نشر هذه المشروعات، تتبنى العديد من الدول مزيجا من الأدوات الداعمة، وتشمل خطط وأهداف الطاقة المتجددة وطرح المناقصات وآليات التسعير (التعريفية حسب التغذية والعلوة حسب التغذية)، وأنظمة المحاصصة والحوافز الضريبية بالإضافة إلى الاتفاقيات طويلة الأمد لشراء الطاقة (PPA). وفي هذا المضمار، تأتي المغرب والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل ومصر وتركيا في المقدمة. وفي المقابل، لم تستطع المملكة العربية السعودية تحقيق "رؤية 2030"، لأن التوترات الإقليمية والمحلية قد صرفت انتباهها عن هذا التحول الاستراتيجي. وعموما، فيما يتعلق بطلب طاقة الوقود، فإنه حتى عام 2025، تواصل معظم دول المنطقة جهودها في تنويع مزيج الطاقة الخاص بها، رغم تفاوت درجات النجاح فيما بينها. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الطموحات ليس يسيرا وتتطلب عددا من الخيارات السياسية. تضرب دول مثل المغرب والأردن وإلى حد ما مصر المثل من خلال تنفيذ تحول حقيقي في السوق.

استبيان دلفي: ورغم بلاغة خطاب تخطيط مستقبل ما بعد النفط، فإن دول الأوبك لديها حافز بسيط مباشر لتغيير نظام إمداد الطاقة الخاص بها. ترتبط مصالح النخب السياسية تماما مع إنتاج وتصدير النفط/ الغاز الطبيعي.

تسعى العديد من دول المنطقة بشكل متزايد للاستثمار في الطاقة النووية بالإضافة إلى الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة البديلة؛ حيث أن ذلك سيسمح لها ليس فقط بتنويع مزيج الطاقة الخاصة بها وزيادة كميات الوقود الأحفوري القابل للتصدير، ولكنه سيحدث أيضا نقلة في وضعها الجغرافي السياسي ويمنحها الفرص لتكثيف علاقاتها مع روسيا والصين. وبغض النظر عن البواعث، فإن الطاقة النووية في المنطقة قد اكتسبت زخما في عام 2025.

بجانب إيران، أصبحت الإمارات العربية المتحدة وتركيا من الرواد. كما أحرزت المملكة العربية السعودية ومصر بعض التقدم أيضا، وناقش دول أخرى هذه الإمكانيات. وقد أكدت السلطات المصرية والروسية توقعهما بافتتاح محطة الضبعة النووية عام 2028 بعد عامين من الموعد الذي كان متوقعا. ومع ذلك، وبسبب تكاليف الاستثمار الأولية المرتفعة بالمقارنة مع التقنيات الأخرى لتوليد الطاقة، فإن الخيار النووي ليس مجديا في الدول المعنية، خصوصا إذا كانت حكوماتها تفرض قيودا على التمويل مثل الأردن والمغرب. وحتى بالنسبة للدول الثرية في النفط ورؤوس الأموال، تتزايد الشكوك. فقد ألغيت مشروعات نووية أو تم تأجيلها بسبب ضغوط المالية العامة. قد تتوجه بعض الحكومات نحو روسيا والصين للحصول على دعم تكنولوجي ومالي لبرامج الطاقة النووية. تعتبر التداعيات الإقليمية والجغرافية السياسية لهذه الخطوات عالية الحساسية ولها عواقب كبرى على هيكل القوى.

مقابلة مع خبير مغربي: هناك موارد قومية بإمكانات عالية، وسوق عالمية مواتية واتصال بين أوروبا وشمال أفريقيا. هناك علاقات تكاملية بين دول الشمال- الجنوب ودول الجنوب- الجنوب وظروف مواتية لتنمية الطاقة المتجددة؛ وتكنولوجيا في تطور مستمر تهدف إلى تقليل تكاليف الاستثمار والاستغلال وإنتاج طاقة كهربائية تنافسية. كما أن الحساسية البيئية ومكافحة الاحتباس الحراري يساعدان أيضا.

ماذا لو أصبح المغرب رائدا للطاقة المتجددة؟

فيما عدا الجزائر وليبيا، فإن دول جنوب وشرق المتوسط دول مستوردة تماما للطاقة. كان للمغرب على وجه الخصوص معدل تبعية على الموارد الأجنبية أكثر من 90 في المائة لبعض الوقت. ولكن بدأت الحكومة المغربية وخبراء الطاقة في عام 2010 في تجديد قطاع الطاقة في البلاد. والعامل الحاسم في هذا هو أن هذا البلد يقع فيما يسمى الحزام الشمسي، وفيه تتراوح قيم الإشعاع الأفقي الشامل من 1600 كيلوات-ساعة لكل متر مربع في السنة (kWh/m²/y) في المناطق الساحلية للبحر المتوسط إلى 2600 kWh/m²/y في الصحراء، وقيم الإشعاع المباشر المعتاد تتراوح بين 1800 kWh/m²/y إلى أكثر من 2800 kWh/m²/y. وهذه وحدة من أفضل الأماكن في العالم التي تتمتع بالطاقة الشمسية لكل من تطبيقات الألواح الضوئية الجهدية والقوى الشمسية المركزة. كما أن إمكانيات طاقة الرياح عالية هي أيضا. وقد ساندت العديد من منظمات التنمية الأجنبية في الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي (الخطة الشمسية) المشروعات للتعبئة من التحول نحو الطاقة المتجددة.

وخلال عام 2025، تكون المغرب وأيضاً تركيا ومصر وتونس قد قطعت أشواطاً مهمة في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة. حققت المغرب أهدافها من الطاقة المتجددة عام 2020 بأكثر من 1.2 جيجا وات من القدرات الحالية. هناك عدد من المشروعات الضخمة إما تحت الإنشاء أو قيد التطوير، وتشمل مشروع طاقة رياح 850 ميغا وات، بالإضافة إلى الإنشاء المتواصل للمراحل الثانية والثالثة والرابعة من المجمع الشمسي ورزازات نور ومشاريع شمسية أخرى.

في بدايات 2020، بدأت الحكومة المغربية برنامجاً طموحاً لتأسيس مصادر الطاقة المتجددة في المناطق الريفية الشاسعة، مما ساهم في تزويد المناطق الريفية بالكامل، وإعطاء دفعة قوية لمشروعات التنمية الريفية، بما فيها الزراعة والمشروعات الصغيرة والتعليم. وقد روج العديد من الخبراء المحليين والدوليين لهذا النوع من استراتيجيات اللامركزية، والذين يعملون في معمل تكنولوجيا الطاقة الجديدة في الرباط، بدعم من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) والإتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة EuroSolar.

ولتحفيز نشر هذه المشروعات، تتبنى المغرب مزيجا من الأدوات الداعمة، وتشمل خطط وأهداف الطاقة المتجددة وطرح المناقصات وآليات التسعير (التعريفية حسب التغذية والعلوة حسب التغذية)، وأنظمة المحاصصة والحوافز الضريبية بالإضافة إلى الاتفاقيات طويلة الأمد لشراء الطاقة PPA. وعلى وجه الخصوص، فقد نتجت عن المناقصات المدعومة من الحكومة بعض المشروعات المجدية اقتصاديا على المستوى العالمي للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع تسجيل أقل الأسعار في المغرب والإمارات العربية المتحدة. في المغرب، يعد مشروع الرياح الذي تبلغ طاقته 850 ميغا وات والذي سجل عروضاً بحوالي $30\$/MWh$ من بين أقل الأسعار المعلنة بالنسبة لطاقة الرياح في العالم.

ومع ذلك، فإن التحول إلى نظام الطاقة المتجددة ليس مضمونا بأي حال من الأحوال في المغرب أو أي مكان آخر. بعد زيادة أسعار العديد من السلع الاستهلاكية، تظاهر الشعب المغربي عدة مرات احتجاجا على زيادة أسعار الوقود والكهرباء، وطالبوا بتدخل الحكومة لتوفير المزيد من التنظيم في هذا القطاع. وفي هذا السياق، تعمقت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وخصوصا الدول المجاورة في الاتحاد الأوروبي. في بروكسل، تم الاعتراف بالأهمية الأساسية لتوفير الطاقة النظيفة والرخيصة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وتم إعداد برنامج واسع في هذا المجال. بدأت في عام 2025 مناقشة بين دول المغرب العربي لوضع خطة واسعة على مستوى المنطقة من أجل نشر العناصر الناجحة في استراتيجية الطاقة للمملكة المغربية. كما نوقش " النموذج المغربي " حتى في الأردن وتركيا ومصر. وبالنسبة للمغرب، فقد طبقت سياسة الطاقة لتكثيف وتنويع علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها في الجنوب بهدف ترسيخ التنمية في المنطقة.

4.3 العقد الاجتماعي تحت التهديد: عدم المساواة في المقدمة

وفقا للإحصاءات الرسمية، فإن عدم المساواة في الدخل في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس عاليا للغاية بالمقارنة مع الإحصاءات الدولية. ولا ينعكس هذا بالضرورة في تصورات الأفراد. وفي الواقع، فإن تفاوت الثروات ضخماً جدا ولا يُعلن عنه بالصراحة الكافية، حيث لا يتم احتساب الثروات المهولة على نحو ملائم في الإحصاءات الرسمية. بالإضافة إلى أن الصورة تتغير بصورة محزنة عند دراسة انعدام المساواة داخل المنطقة وليس على مستوى البلد: توصل إصدار عام 2018 من تقرير انعدام المساواة في العالم أن كافة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من أعلى انعدام في المساواة على مستوى العالم: 10 في المائة من السكان يملكون 61 في المائة من الدخل. وبحلول عام 2025، تشهد المنطقة أوسع فجوة عالمية بين أكثر دولها ثراءً (قطر، وهي أغنى الدول أيضا على مستوى العالم) وبين أفقر دولة فيها (اليمن)، والتي أصبحت أيضا من بين أفقر خمس وعشرين دولة على مستوى العالم منذ عام 2022). الاختلافات ضخمة أيضا بين الأقاليم داخل دول متعددة، وخصوصا المدن الكبرى والمناطق الساحلية من ناحية وبين المدن الصغيرة والمتوسطة، والتي تتصل فيما بينها بصورة رديئة وتعاني من بنيات تحتية اجتماعية واقتصادية متدنية من ناحية أخرى. وحتى في الدول ذات الاقتصاد الأكثر تطورا في المنطقة، فإن هذا الانقسام يمثل مشكلة كبرى. تعد تركيا مثالا جيدا: في عام 2014 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اسطنبول (أغنى منطقة) أعلى خمس مرات منه في أغري (أفقر منطقة في شرق تركيا على مقربة من الحدود مع إيران). حيث أنه زاد فقط.

مقابلة مع خبير إيراني: أحد أكبر المخاطر في المنطقة هو الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون.

" تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عدة مشكلات وليست مشكلة واحدة فقط. وجميعها تحتاج للمعالجة في نفس الوقت وانعدام المساواة واحدة منها"، كما يقول كبير الاقتصاديين الذي تم تعيينه حديثا في صندوق النقد الدولي، وهو رجل اقتصاد هولندي من أصل مغربي، في المنتدى الاقتصادي في دافوس في عام 2025. تحتاج المنطقة إلى المزيد من التنمية لجذب استثمار أجنبي مباشر لزيادة التجارة داخل المنطقة ولخلق فرص عمل لائقة، وخصوصا للشباب والمرأة، ولتنويع هذا الاقتصاد الذي لا يزال يعتمد على الوقود الأحفوري. كانت هذه هي الشعارات التي أخذ الخبراء وصناع القرار يكررونها على حد سواء لأكثر من عقد من الزمان، ولكن لأول مرة تضع المؤسسات المالية انعدام المساواة على مستوى بقية التحديات الأخرى.

في الواقع، هناك إجماع متنامي في الأكاديمية أن سياسات الإصلاح الهيكلي أثناء تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية قد تُرجمت إلى المزيد من انعدام المساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

استبيان دلفي: سيستمر الإحباط الاجتماعي وتزايد أعداد الشباب ونقص فرص العمل بين الشباب العربي والاستياء من شبكات الرعاية والزبائنية (الرشاوي السياسية) والفساد وسيزيد ذلك أكثر مع عام 2025. هذا سوف يوسع الفجوة بين الشعب المحروم والنخب الحاكمة إذا كانت الحكومات المعنية لا ترغب في تحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي والحرية السياسية والشفافية الإدارية. وبالتالي، سيزيد الإحباط ويستتبعه قمع قاس، وينتج عنه أزمة هوية ضخمة بسبب عدم التوافق بين القيادات والشعوب.

ويُنظر إلى انعدام المساواة والإحباطات المرتبطة به كواحدة من المحركات الأساسية لموجة الاحتجاجات الجديدة التي تجتاح المنطقة عام 2021، بعد عشر سنوات من الانتفاضات الأولى؛ ويطلق عليها بعض الناس الربيع العربي الثاني. كانت مصر، مرة أخرى، أحد المراكز الأساسية لهذه الاحتجاجات. ومع ذلك، فشل المتظاهرون في الدفع نحو التغيير والحكومات الحالية عبر المنطقة كلها قمعتهم بطريقة أكثر وحشية حتى مما جرى عام 2011. استطاعت الحكومات أن تكبح حركة الاحتجاجات ولكن بتكلفة باهظة: 5250 شخصاً فقدوا حياتهم في المصادمات التي وقعت مع قوات الأمن وفقاً لتقديرات هيومان رايتس واتش. ووضعت مصداقية المجتمع الدولي على المحك. أعطى دونالد ترامب الذي أعيد انتخابه مؤخرًا الدعم الكامل لجميع الأنظمة ولم يقبل مزاعم المتظاهرين ووصفهم أنهم "حفنة من المشاكسين" في واحدة من تويتاته المشينة. وقد أبدى الأوروبيون قلقهم ولكنهم لم يتخذوا أي إجراء للضغط على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عندما سأل صحفي أحد رجال السياسة من دول الوسط الشرقي لماذا نتصرف أوروبا يمثل هذا الخجل، أجاب رجل السياسة: "ماذا تريد، أسمح لهم أن يأتوا إلينا بكل مشكلاتهم؟ كل إنسان له الحق وعليه التزام في أن يحافظ على النظام داخل بيته".

استبيان دلفي: عندما يستطيع الناس إطعام ذويهم حتى ولو بالكاد، فإنهم سيقدمون على التعامل مع أي مستوى من سوء الإدارة والفساد والقمع. ولكن عندما لا يستطيعون ذلك، فسيتصرفون ويتهور غالباً.

ورغم الصدمة التي أحدثتها قمع قوات الأمن في عام 2021، فإن المظالم التي دفعت الناس للنزول في الشوارع لم تتلاش. في الحقيقة، شهدت المنطقة منذ عام 2023 زيادة في الاحتجاجات المتفرقة في عدة مناطق على أطراف المنطقة مثل المحافظات الجنوبية في الجزائر والوسط الغربي من تونس، ومناطق الأطلس المتوسط والريف في المغرب والجنوب العراقي والأحساء في السعودية وحول طرابلس في لبنان، بل وحتى الشارقة وعجمان في الإمارات العربية المتحدة. وليست هذه ظاهرة عربية فقط، فقد اندلعت احتجاجات مماثلة في بلوتشستان وكرمان في إيران. ونادراً ما تصل هذه الاحتجاجات إلى العواصم، وبخلاف احتجاجات 2011 أو 2021، فإنها لا تعتبر جزءاً من حراك عام على مستوى المنطقة. ومع ذلك، يشير الكثير من الخبراء إليها على أنها أعراض تعبر عن مشكلة مزمنة من الاستياء الاجتماعي والإحباطات الإقليمية. يقول رجل اقتصاد أمريكي-مصري من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) والذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2024 في واحدة من مقابلاته الجماهيرية الأولى: "يوماً سيفاجئ تسونامي الاحتجاجات كل إنسان، وسيكون ذلك متأخراً جداً... وعندما يحدث ذلك، أظن أن البعض سيلقي باللوم على رجال الاقتصاد لأنهم فشلوا في توقع ما يحدث. وما أستطيع أن أخبركم به بالفعل هو أن آليات التحذير المبكر لن تفشل ولكن ما فشل حقاً هو قدرتنا الجماعية على الاستماع إلى الإشارات وزيادة مرونة مجتمعاتنا ومؤسساتنا". كما قدم تقرير التنمية العربية الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة في عام 2022 حالة مماثلة.

وذكر أن تقرير عام 2002 قد أشار من قبل إلى بعض القضايا التي أشعلت الانتفاضات بعد تسع سنوات. إذا تم تجاهل الإشارات الحالية للاضطرابات، كما يقول التقرير، فسيقع قادة الإقليم وقادة العالم في نفس الفخ مرة أخرى. وقد ذكر التقرير أيضا أنه لم يتم عرقلة أي مشكلة من المشاكل التي حُددت عام 2002 بكفاءة، وأن المنطقة ستظل تعاني من عواقب التدهور البيئي وتراجع الثقة في المؤسسات المحلية والقومية.

مقابلة مع سياسي معارض في مصر: تأثرت الطبقات الفقيرة تأثرا شديدا بسوء إدارة الاقتصاد، وسيؤثر ذلك إن أجلا أو عاجلا على استقرار النظام وقدرته على الصمود. فليس هناك استراتيجية اقتصادية مقنعة لمواجهة هذه القنبلة الموقوتة.

وبينما ظل إهمال التفاوتات الإقليمية عيبا في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن البطالة وخصوصا البطالة بين الشباب جذبت انتباه المانحين الدوليين والمؤسسات المالية منذ عام 2011. فقد تم تمويل عدد لا نهائي من المشروعات لتعزيز التوظيف وريادة الأعمال، ولكن وجد منذ عام 2025 أن النتائج لم تكن مرضية بالمرّة. تراجعت البطالة بين الشباب بشكل بسيط وأصبحت التأثيرات الاجتماعية واضحة للغاية. ومن الأمثلة العديدة، ارتفاع سن الزواج بين الرجال والنساء على حد سواء. وهذا يعتبر احباطا كبيرا على مستوى الأجيال. وتظل المنطقة على قمة الترتيب العالمي للبطالة بين الشباب رغم كل الجهود المبذولة. وهذا يتناقض مع تحسن هذا المؤشر في دول جنوب أوروبا مثل أسبانيا واليونان، والتي كانت تعاني من معدلات بطالة أعلى قبل عقد من الزمان. يميل رجال الاقتصاد إلى أنه لا ينبغي التعامل مع البطالة بين الشباب والعمالة الزائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها أمراض مزمنة، ولكنها في الحقيقة أعراض لسياق اجتماعي واقتصادي غير صحي.

استبيان دلفي: يوفر الانترنت آليات مبتكرة لريادة الأعمال الفردية وخصوصا بين النساء في المنطقة.

ماذا لو كان تمكين المرأة أكثر من مجرد شعار؟

بحلول عام 2025، لا يزال الموقف أبعد ما يكون عن المثالية ولا يزال هناك مشوار طويل نحو المساواة، ولكن التقدم الذي أحرز في مجال تمكين المرأة أعلى من باقي المؤشرات مثل الحريات السياسية وانعدام المساواة الإقليمية أو البطالة بين الشباب. ويرجع هذا جزئيا إلى أن المنطقة بدأت من مستويات متدنية للغاية. وفي عام 2017، معدلات دول الشرق الأوسط كانت هي الأسوأ في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين، واحتلت المملكة السعودية المكانة 138 من بين 144 بلدا. وتشير مؤشرات التنمية للبنك الدولي أيضا إلى مساهمة بسيطة للغاية للأيدي العاملة من النساء (حوالي 20 في المائة)، وأعلى معدل بطالة وأوسع فجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال على مستوى العالم. المجال الوحيد الذي تحقق فيه التطور هو زيادة التمثيل النسائي في البرلمانات، بسبب إدخال نظام المحاصصة بين الجنسين في العديد من الدول ومعدلات التحاق المرأة بالتعليم الثانوي والعالي.

ويُنظر إلى الإصلاحات التي أقدمت عليها تونس من حيث المساواة في الميراث، والقوانين الجديدة لتجريم العنف ضد المرأة في دول مثل الأردن أو الجزائر على أنها علامات قانونية فارقة في مجال تمكين المرأة. وبحلول عام 2020، أصبح يُنظر إلى قرار السعودية لوضع نهاية لنظام الوصاية الذكوري بالإضافة إلى القوانين التي أدخلت في تونس والمغرب والجزائر والأردن والتي تحفز مساهمة النساء في سوق العمل على أنها نقاط فارقة أساسية. كانت تونس هي أول بلد تدخل هذه المقاييس وقد قدر البنك الدولي أنها ذات أهمية حرجة في تفسير الديناميات المتجددة للاقتصاد. وتتبع بلاد أخرى نفس الخطوات، على أمل أن تتحقق نفس المعدلات الاقتصادية. تشير دراسات متعددة إلى أن اجتماع ثلاثة عوامل (التوسع الحضري والرقمنة والنشاط الاجتماعي) هو مفتاح تفسير لماذا تحقق بعض الدول تقدما أكثر من غيرها.

وكانت شخصية عام 2020 في مجلة تايمز هي النساء العربيات. ومنذ ذلك الحين، تزايدت بانتظام سرعة مشاركة النساء في سوق العمل. هناك قطاعان اقتصاديان يمكن أن تلحق فيهما المرأة بالرجل فيما يتعلق بالوظائف الجديدة: التجارة الإلكترونية والسياحة. وإحدى قصص النجاح التي يتردد ذكرها هي حالة اللاجئة السورية في لبنان التي تأسس شركة جديدة بهدف تحسين الاستهلاك المحلي للطاقة. وقد حصلت على جائزة من الاتحاد الأوروبي للنساء المبدعات في عام 2021 وبعد ذلك أصبحت شركتها من أكثر عشر شركات صديقة للبيئة على مستوى العالم حسب الترتيب العالمي الجديد لمجلة فوربس.

وعلى الصعيد السياسي، فإن انتخاب أول رئيس امرأة في تونس يعد نقطة تحول في مجال التمكين السياسي للمرأة. رئيسا البلدية الجديدان في الدار البيضاء وعمان تم انتخابهما مؤخرا وأصبحا من المرجمات المحلية. وفي الواقع، لا تقتصر هذه العملية على الدول العربية. في إيران، تمثل النساء 20 في المائة من المناصب الوزارية، وفي تركيا فازت المرأة السياسية بثلاث مقاعد المجلس النيابي. وفي المجال الثقافي، احتفل عام 2025 بمنح جائزة نوبل للأدب لشاعرة إيرانية حيث يعد ذلك رمزا للنهضة الثقافية النسائية في المنطقة.

ورغم أن المرأة تطالب بدور جديد في المجتمع والأسرة، فإن الثورة المعلقة هي لإعادة تحديد معنى الرجولة. انغماس المنطقة في الإتجاه العالمي نحو الفردية ويزوغ المراجع الثقافية الباطنية التي ترسم أدوارا جديدة للجنسين قد يمهد الطريق لهذا التحول المطلوب جيدا.

4.4 المجتمعات المفتتة: الاستقطاب والتعددية

بحلول عام 2025، يقترن انعدام المساواة الاجتماعي-الاقتصادي المتواصل مع تقوية عامة للهويات الجماعية من خلال خطوط طائفية وعرقية وأيديولوجية وخطوط الأجيال والخطوط المرتبطة بنوع الجنس البشري. وفي معظم الأحوال، فإن هذا يرتبط مباشرة بالأحداث التي سبقت الانتفاضات العربية بخمسة عشر عاما. ساهمت هذه الأحداث في فتح صندوق زاخر بالدعاوي والمصالح الضيقة والتي كانت نائمة بسلبية أو مغموعة بفاعلية حتى عام 2011. في دول مثل ليبيا وسوريا، حيث احتدمت الصراعات مكتملة النمو داخل الدولة لأكثر من عقد من الزمان، تم ترسيخ هذه الهويات الجماعية وخضعت لعملية إضفاء الطابع الأمني. حتى الدول التي لم تفرعها الانتفاضات العربية تأثرت مع ذلك بهذا الإتجاه، وفي عام 2025 كان عليها أن تصارع تداخلات مشاعر الهويات الجماعية المتصاعدة بين شعوبها. وهذا هو الحال على سبيل المثال في إسرائيل وتركيا.

كما أن هناك إتجاه آخر عابر للقوميات أحدث هزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءها منذ عام 2011 وهو تفتت المعسكر الإسلامي محليا وإقليميا. فمن ناحية، اتسع التمييز بين الإسلاميين المعتدلين وأصحاب الآراء المحافظة الأكثر تطرفا. كما يوضح بأمثلة الفروقات العقائدية والسياسية العميقة بين الجماعات النابعة عن الإخوان المسلمين وبين السلفيين في دول مثل مصر وتونس. ارتفع نجم طائفة المدخلي في العقد الأخير حيث استفادت من الدعم المالي والسياسي من المملكة العربية السعودية. وفي أجزاء واسعة من المنطقة، وحتى في المغرب العربي، أثار هذا رد فعل شعبي حيث يشار إلى الشعائر التقليدية للإسلام على أنها أكثر أصالة من الرواية السلفية الممولة من الخارج. ومن ناحية أخرى، اشتدت التوترات الجغرافية السياسية الإقليمية كنتيجة للصراع حول السلطة داخل المعسكر السني الديني-السياسي. وهذا هو الحال، على سبيل المثال في الخصومة بين تركيا والمملكة السعودية والتي عمقت ما كان قائما بالفعل من صراعات إقليمية وصراعات داخل الدول.

القرارات السياسية والمؤسسية توضح جزئياً الفروق داخل الإقليم المتعلقة بالطريقة التي تعبر بها الهويات الجماعية وأثرها على الساحة السياسية عن نفسها. الفرق الأكثر جلاءً هو بين الاستقطاب (وتُعرف على أنها تقوية وترسيخ الهويات الجماعية القائمة من قبل، مما يزيد من علاقات التنافس داخل المجتمع) وبين التعددية (وتُعرف على أنها العملية التي زادت من خلالها الهويات الجماعية التي تحدد شعور الناس بالانتماء عدداً ووجدت طريقة للتعايش بينها). يمثل هذا الأخير استثناءً بالمقارنة مع ما سبقه.

مقابلة مع ناشط مصري: سوف يؤثر شباب المدن في مستقبل مصر. انظر لملايس الشباب في الأحياء الشعبية مثل امبابية! هذه ثورة ثقافية سياسية جزئية، وربما يكون لها نصيب من النجاح أكثر من ثورة 2011 السياسية الشاملة التي فشلت على نطاق واسع.

بينما كانت بعض علامات هذا الانشطار واضحة في الاستجابة لأسئلة البارومتر العربي (2016-17) المتعلقة بالموضوعات الاجتماعية والثقافية والدينية وكذلك في سلوك القادة في مختلف البلاد فيما تلا 2011، فإن هذه العلامات أيضاً أصبحت واحدة من الملامح التي تميز دول شمال أفريقيا عن دول الشرق الأوسط. بدأت التعددية التي لوحظت في بلاد مثل تونس عام 2025 في أعقاب الانتفاضات العربية وأدت إلى البروغ التدريجي أو المتواصل للهويات الجماعية الجديدة سواء كانت ساكنة أو مقومة.

تونس هي مركز مجتمع نابض بالحياة ومتنوع من النشطاء السياسيين والاجتماعيين. وتعرف العديد من منظمات المجتمع المدني نفسها حسب المصالح والدعاوى المعتمدة على الهويات الجماعية (عرقية أو قبلية أو متعلقة بالأجيال أو مرتبطة بنوع الجنس البشري) ونتيجة لذلك، تتردد إنجازات هذا البلد عبر المنطقة. أثبتت قيادة البلاد قدرتها على الاستماع للمواقف المختلفة للوصول إلى حلول وسط واستيعاب الاختلاف والتعددية في التيار الأساسي لسياساتها. وقد وقع هذا على المستويات المحلية والقومية معاً، رغم العديد من التحديات التي استمرت بسبب المظالم الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية والبواعث الأمنية. ولندرس مثلاً واحداً بخصوص تونس، أدى إحياء الهويات المحلية بعد 2015- وبعضها يعتمد على الانتماءات القبلية- في بعض مناطق البلاد (خصوصاً حول صفاقس) إلى تمرير مشروع قانون قومي عام 2021 يتعلق باستخدام وتدريب اللهجات المحلية في مناطق تونسية متنوعة. وبالمثل، أدى نشاط الحركات النسائية التونسية إلى تمهيد الطريق لتعديل قانون الأحوال الشخصية، وبالتالي تدعيم المساواة بين الجنسين بما فيها قضايا الميراث. كما يعد انتخاب أول رئيس امرأة في انتخابات 2024 علامة فارقة.

تعد تونس اليوم جنباً إلى جنب مع بيروت واحدة من أقطاب متعددة في المنطقة، وتعرض تونس ما فيها من تنوع على أنه جزء من صورتها الدولية. تحققت هذه العملية الناجحة لتعزيز التعدد على المستوى السياسي والمؤسسي بفضل النشاط الاجتماعي وجيل من القادة الإسلاميين المعتدلين لحزب النهضة الذين عملوا بقوة وسطية تسعى نحو التوافق. ساهم هذا السلوك في تعزيز تحالف إسلامي-قومي جديد ودائم، مع تأسيس تحالف النهضة- النداء الشعبي بعد انهيار التحالف الإسلامي - العلماني السابق.

وظهرت صورة مختلفة تماماً من معظم دول الشرق الأوسط. والإتجاه الأساسي هنا هو استقطاب الهويات الجماعية، ويتم التعبير عنها من خلال صياغة حكايات نحن مقابل هم، والتي قدمتها في الأصل النخب السياسية والدينية. وحدثت تقنينت آخر على المستوى المجتمعي عام 2025 وصاحبته محاولة واعية لتعزيز قراءات الأغلبية حول ما يجب أن تكون عليه الدولة، وهو ما يهيمش أو يقمع بشدة الأشكال الأخرى من تحديد الهويات حول الخطوط العرقية أو الدينية أو السياسية. في سوريا، تشعر قطاعات كبيرة من الأغلبية السنية بالاستبعاد، وحتى تلك المجموعات الاجتماعية القريبة من نظام الأسد، فإنها تشعر بالقلق نتيجة تنامي الطائفية. وقد تصاعد العزل المكاني والهندسة الديموغرافية لمدة عقد من الزمان. وفي ليبيا، يُعبر دوماً عن الصراعات السياسية بمفردات إقليمية وقبلية.

استبيان دلفي: إذا لم تتم معالجة انعدام المساواة (حتى ولو خطايا) جيلا بعد جيل، فسيكون من السهل إشعال الكراهية بين السكان نحو جيرانهم وأي مجموعة يطلق عليها أنهم "آخرون".

في تركيا، وصل الاستقطاب إلى قمته حوالي عام 2023 عند إعادة انتخاب أردوغان. وساهم التصادف مع الاحتفالات بمئوية الجمهورية التركية إلى توحيد رواية في التيار الأساسي للإعلام تصف المعارضة أنها غير وطنية. وكان هذا أكثر حدة مع مجموعات المعارضة الكردية. كما زادت بوضوح حدة التوترات بين السكان المحليين وبين اللاجئين السوريين الذين وجدوا ملجأ في البلاد قبل عشر سنوات. بينما عادت قلة قليلة منهم إلى سوريا، فإن الأغلبية الكاسحة بقيت في تركيا على أنهم "ضيوف غير مرغوب فيهم" يتنافسون مع السكان المحليين (ويعاملون كأنهم كبش فداء) في الحصول على الخدمات الأساسية. وهذا خلق ظروفًا لما أسماه بعض المحللين أنه "إضفاء الطابع الفلسطيني على اللاجئين السوريين" في تركيا. وقد أثير جدلٌ ساخن حول حصول هؤلاء الضيوف على الجنسية التركية، وهذا أحد الموضوعات التي خلقت انقسامات داخل معسكر حزب العدالة والتنمية.

وفي إسرائيل، يتضح جليا خطاب القوى التصحيحية العرقية- الدينية من خلال عملية دفع حزب الليكود وحزب يسرائيل بيناينو اليميني المتطرف القومي المتطرف ليكونا على أقصى يمين الأطياف، وذلك على حساب مواقف أكثر وسطية. ورغم أن هذا أشعل شرارة الانقسام في الليكود، إلا أنه يتضح منذ عام 2025 أن المجتمع والسياسات الإسرائيلية تتجه نحو اليمين ونحو المواقف الدينية المتطرفة. وهذه ليست أخبارا جيدة لأي محاولة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولكن يحس تأثير ذلك على نطاق واسع في إسرائيل نفسها. عرب إسرائيل مهمشون وإمكانية جعل القائمة العربية غير شرعية مدرجة في جدول الأعمال. زادت احتجاجات المجموعات العلمانية ضد مكاسب الأقلية الأرثوذكسية المتطرفة.

في كل من تركيا وإسرائيل، أثبت ترسيخ الإتجاهات غير الليبرالية إلى حد كبير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منغمسة في الديناميات العالمية عند الحديث عن الانشقاقات المجتمعية والسياسية السائدة. تعكس صورة الاستقطاب والعلاقات المثيرة للنزاع بين الدولة والمجتمع حقا ظهور الحركات الشعبية القومية في شمال أمريكا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في أواخر 2010. وتتواجد أوجه التشابه أيضا بقدر الأدوات التي من خلالها الهويات الجماعية تصبح أكثر رسوخا واستقطابا. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أرض خصبة لحمولات التضليل الرقمية وخطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي.

مقابلة مع عضو من المجتمع المدني العراقي: بدأ الشعب العراقي في إدراك أن العنف والقتل لن يحلان أي مشكلة. إنهم يتخلون عن الطائفية.

ماذا لو شهد العراق تجربة النهضة؟

بحلول عام 2025، أصبح الشعب العراقي فخور للغاية بالتحول الذي جرى لبلادهم في العقد الأخير. يشعر العراقيون والمراقبون الخارجيون على حد سواء بالانبهار بسبب التقدم الذي تم إحرازه، خصوصا لأن مستويات العنف والتوتر السياسي في بقية المنطقة ما زال مرتفعا للغاية. يتحدث الجميع عن العراق الذي يترك وراءه عصور حالكة السواد. وعند الإشارة لهذه العصور، يركز البعض على النزوع للعنف لدى نظام صدام حسين الديكتاتوري، بينما يشير آخرون إلى العنف الطائفي الذي أعقب التدخل الأمريكي عام 2003 وإلى صدمة سيطرة داعش على الموصل. واليوم، يمكن القول أن العراق يشهد نهضة في جميع المجالات.

منذ عام 2018، تحسنت مستويات الأمان بثبات. تظل السياسة العراقية معقدة للغاية ولكن التوترات السياسية أصبحت لا تمس الحياة اليومية للمواطنين واندمجت الميليشيات في جهاز الأمن الخاص بالدولة. وعلى الجبهتين السياسية والاجتماعية، كانت إحدى التطورات الواعدة هو ظهور منصات عابرة للطائفية يجتمع فيها النشطاء الاجتماعيون والسياسيون من مختلف الجماعات العرقية والدينية حول موضوعات مثل مكافحة الفساد، والعنف ضد المرأة، والتدهور البيئي والتعليم. وكان إطلاق برنامج تبادل جامعي داخل العراق هو إحدى النتائج الناجحة للمظاهرات الأخيرة حول التعليم عالي المستوى. ومع ذلك، كانت أقوى حركة هي ما أطلق عليها " حركة المياه للجميع" في عام 2022. وعلى نحو متزايد، أصبح الحكم على السياسيين العراقيين مبدئياً من خلال توفير الخدمات، وأصبحت المياه قضية مهمة. وعموماً، يمكن القول أنه بعد هزيمة داعش ومظاهرات البصرة عام 2018-2019، فإن تركيز الانتباه تحول إلى الجنوب. تؤثر المطالب المعتمدة على أمور مادية والقادمة من الجنوب بقوة على صناعة السياسة وأصبحت الروايات الطائفية أقل أهمية عند نقد أو دعم تحركات الحكومة الفيدرالية.

وفي مناسبات لا حصر لها، انتقلت هذه المنصات إلى الشوارع العراقية واستخدمت الشبكات الاجتماعية لإثبات قضيتها. أصبحت تنظم جداول الأعمال، ولكن تعتمد قدرتها على تشكيل القرارات على مهارتها في تأسيس تحالفات مع القادة السياسيين الذين يقفون بوضوح ضد الطائفية. وبالتوازي، أثمرت الجهود لتطبيع العلاقات بين بغداد وأربيل. وقد اتخذت الحكومتان خطوات هامة عام 2019، بداية من اللقاءات المنتظمة بين الوزراء. وقد اعترف القادة الأكراد بصراحة أنهم أخطأوا في حساب تأثيرات استفتاء عام 2017، وزادت سلطات بغداد في تعاونها مع أربيل لمراقبة الحدود الخارجية كما زادت تدريجياً في إجراء تحويلات مالية للحكومة الكردية الإقليمية. وفي عام 2024، تم التوصل لاتفاقية مجمع عليها بخصوص الوضع المتعدد الأعراق لمدينة كركوك. بعد أربع سنوات من المفاوضات (والتي تبدأ بحل وسط لتشديد مطار دولي في كركوك)، اتفق ممثلون عن الحكومة العراقية والحكومة الإقليمية الكردية والعديد من مجالس المحافظات في المنطقة حول قانون محدد للأراضي المتنازع عليها، والتي تحول اسمها الرسمي اليوم إلى الأقاليم الشمالية الشرقية. وقد كان تقليل التوترات مفتاحاً لزيادة إنتاج الطاقة، وتأكدت الحكومتان من فوائد التعاون. كما عملت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على تنويع قطاع الطاقة وتقليل التبعية الاقتصادية للنفط عن طريق تطوير حقول الغاز في الأنبار (جنوب العراق) والسليمانية. وسيزيد هذا من فرص تأمين توفير الخدمات وسبقت التوترات بين بغداد وأربيل بخصوص إدارة احتياطي النفط في الأقاليم المتنازع عليها.

وعلى المستوى الاجتماعي، يذكر الجميع أن تأهل فريق كرة القدم العراقي لكأس العالم فيفا 2022 كنقطة تحول كبير، حيث هزم فريق أسود ما بين النهرين فريق أستراليا 2-1 بهدف متأخر في نهاية الوقت الأصلي. وقد سجل الهدفين مهاجم من الموصل يبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً ولاعب خط وسط كردي من السليمانية، ولكن النجم الحقيقي للمباراة كان حارس المرمى وهو شيعي من البصرة، ويقال أنه أعلى لاعب بعد أن أنقذ ضربة رأس مستميتة في الثواني الأخيرة من الوقت بدل الضائع. وقد استمرت الاحتفالات في الشوارع العراقي لمدة ثلاثة أيام. كما أن العراق لعب بصورة أفضل مما كان متوقفاً في كأس العالم نفسه. حقق الفريق القومي مشواراً تاريخياً نحو الدور السادس عشر، حيث لعب ببسالة وانهزم أمام ألمانيا. احتفل العراقيون بهذه الهزيمة كما لو كانت نصراً قومياً وتم استقبال اللاعبين في بغداد على أنهم أبطال قوميين. ويذكر العراقيون هذا الإنجاز كمثال على أنه عند إتحادهم يمكنهم الوصول لأهداف بعيدة.

قامت هذه التطورات بتحويل الطريقة التي يضع فيه العراق مكانته على الساحة الإقليمية والدولية. وقد أوضح وزير الخارجية العراقي في كلمته أمام المؤتمر الأمني في ميونيخ عام 2024 أن العراق لم يعد أرضاً للمعركة ولكنه أصبح عامل توازن في منطقة غير مستقرة. حتى أن بعض المحللين يشيرون إليه على أنه فلندا الشرق الأوسط، رغم أن خبراء الحرب الباردة يرفضون هذا التعريف لأن هناك فروقات كبيرة. ما زالت لإيران والولايات المتحدة الأمريكية قوات متمركزة في العراق، ولكن تواجدهم يتناقص تدريجياً. ويبرر كثيرون سبب عدم انسحاب أحدهما انسحاباً كاملاً لأن لا أحد يريد أن يكون الأول في القيام بذلك. ومع ذلك، هناك ضغط سياسي واجتماعي متزايد في العراق للمغادرة، وذلك في إطار أن " العراق أثبت قدرته على السيطرة على مصيره". ومن أهم التطورات المدهشة على الجبهة الدولية تأتي جهود تنويع الشراكة الدولية. وقد تواصلت السلطات العراقية مع الإتحاد الأوروبي والعكس بالعكس. وأولى زيارات الممثل الأعلى كانت محددة عام 2019 إلى بغداد وأربيل. وكان ذلك بمثابة واحدة من الدفعات العديدة نحو التطبيع بين الحكومتين، وهو أيضاً علامة واضحة أن العراق أصبح أولوية عظمى للإتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط.

4.5 الاستبدادية الدخيلة: السيطرة والقمع والتضليل

تصف تقارير عام 2025 لمنظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية للشفافية وفريدم هاوس ومراسلون بلا حدود وضعا كئيبا عن الحريات السياسية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجاءت مؤشرات البنك الدولي عن السلطة محبطة أيضا، وتشير إلى تونس على أنها الحالة الوحيدة التي حدث فيها تطور مهم في آخر عقدين من الزمان.

مجموعة بيروت المركزة: والسناريو الأكثر ذبوعا هو تكثيف الموجة الاستبدادية: سيرسخ الرئيس عبد الفتاح السيسي سلطته، وسيستخدم محمد بن سلمان تقنيات قمعية لإسكات منتقديه وسيظل الرئيس بشار الأسد في السلطة. وسيكون هذا مدعوما بالرعاية الدوليين والجهات الفاعلة تحت اسم العودة إلى الاستقرار الإقليمي.

منذ عام 2011، صقلت الأنظمة الاستبدادية الاستراتيجيات الخاصة بها للتغلب على المعارضة أو تشتيتها، وتعلمت أحدها من الأخرى كيف تصبح أكثر فاعلية. تعمل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة مثل البطالة بين الشباب وانعدام المساواة وانخفاض معدلات الابتكار والاستثمار على الزيادة المتوقعة لقابلية الأنظمة الحالية للهجوم. وعندما يتصادف ذلك مع التدهور البيئي والضغط على الخدمات الأساسية وأزمات الشرعية، فإن المخاطر ستزيد حتما. كان ينظر للانتفاضات التي اندلعت عام 2021 على أنها علامة أن استراتيجيات ما بعد 2011 للسيطرة الاجتماعية والسياسية لم تكن كافية لإحتواء الاضطرابات الاجتماعية وأنها قد أشعلت حتى مستوى أعلى من القمع. تم الزج بقيادة ونشطاء مكافحة الفساد والمدافعين عن البيئة وحركات حقوق المرأة إلى السجون. وتنظر الأنظمة إليهم كتهديد أكبر حتى من الصحفيين الخطيرين والنشطاء السياسيين، والذين كانوا هدفا أساسيا للاضطهاد في الماضي. في الواقع، أصبحت قوى المعارضة منقسمة تماما بحيث لم تعد تمثل تحديات حقيقية.

مقابلة مع سياسي حكومي في تونس: أثبت المجتمع المدني قدرته على التحريك وجلب التغيير. ومن بينهم الشباب. ولكنهم يواجهون قيودا متزايدة في المنطقة ويعانون من غياب القيادة.

وأهم نقاط التحول في هذه الموجة القمعية هو اعتقال ثلاثة ممثلين لمنظمة السلام الأخضر في مصر الذين شاركوا في احتجاجات محلية في دلتا النيل. وقد وجهت إليهم تهمة اتباع أجندات جهات فاعلة خارجية في محاولة زعزعة استقرار البلد. وقد وصلت القضية إلى الصفحات الأولى لوسائل الإعلام الدولية، ودارت هناك مناقشات برلمانية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا بخصوص إمكانية فرض عقوبات على مصر. ورغم هذه الضغوط المحلية المتزايدة، فإن شركاء مصر الدوليين غضوا الطرف عنها. استثمرت مصر والعديد من الأنظمة الأخرى في المنطقة بنجاح ضد المخاوف المحلية والعالمية من عدم الاستقرار.

مجموعة الرباط المركزة: لن يتعلق الجيل القادم بالحروب الأهلية الجزائرية والليبية السورية. ولن تمنع ذكريات هذه الأخيرة من قيام ثورة أخرى. وهكذا تحتاج السلطات إلى إيجاد خطاب سياسي جديد لتطويق الحركات الثورية. ولن ينجح التهديد بذكريات الماضي بعد ذلك.

والعامل الآخر الذي يغذي القلق لدى القادة المستبدين هو وعيهم باحتمالية وقوع خيانة بين صفوفهم. يقال أن العديد من الأنظمة تعاني من معارك سرية بين الفصائل، ولكن الطبيعة الفاتمة لهذه الأنظمة تجعلها بعيدة عن أعين الجماهير. وقد أدى الاستخلاف بالوراثة الذي جرى في العديد من هذه الدول (المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة) وانتخاب قائد أعلى جديد في إيران والتكهنات حول رئيس مصر بعد السيسي إلى اندلاع هذه الاحتكاكات السياسية. ومن أكثر عمليات الاستخلاف زعزعة للاستقرار هو ما وقع في المملكة العربية السعودية. اختفى الملك سليمان من المشهد العام لمدة ثلاثة شهور وكانت هناك شائعات وشيكة عن تنازله عن العرش لابنه محمد بن سلمان. وكانت هذه الظروف التي دفعت الخصوم الداخليين في بيت آل سعود لمحاولة القيام بانقلاب عسكري في يوليو 2021. وفسلوا. تم حنق الانقلاب خلال ستة وثلاثين ساعة وحكم بالاعدام على القائمين عليه. ومنذ ذلك الحين، كنف الملوك والرؤساء في المنطقة من حملات التطهير بين الموظفين الرفيعة المستوى. لم يكن هناك أبدا مثل هذا الشك من قبل.

مقابلة مع ناشط في تونس: وعموما، فإن " الجماهير " - سواء كانت ممثلة أم لا- ستكون هي الدافع المهم للتغيير (من عدمه).

وفي نفس الوقت، اتسعت أيضا الفجوة المادية والعاطفية بين الأنظمة والمجتمعات. وأدى نقص الشفافية والمساءلة إلى حكم سيء- الذي يشمل مستويات عالية من الفساد- والذي بدوره يزيد من عدم الرضا الاجتماعي والسياسي بين قطاعات واسعة من السكان. وهذه دائرة مفرغة يصعب كسرها. في هذا السياق، أصبحت المعلومات ساحة معركة كبرى بين فصائل محلية متخاصمة بالإضافة إلى اللاعبين الإقليميين. واستخدمت الوسائط الرقمية والقنوات الفضائية باتساع لنزع الشرعية عن المنافسين السياسيين. والجديد هو حملات التضليل التي انتقلت من المنصات المفتوحة إلى الفضاء الرقمي المغلق والموثوق فيه، مثل الواتساب.

مقابلة مع عضو من المجتمع المدني في إسرائيل. هناك خطر وشيك: الشباب الذي يقرأ أخبارا كاذبة. رأينا صعود جيل تلقى تعليما خاطئا، وهذا يعد خطرا إذا فكرنا في التهديد الإرهاب/ الجهاد.

في هذا السياق، أصبحت النخب القديمة عصرية جدا: استخدام واستغلال التكنولوجيا العالية وآخر صيحات التكنولوجيا من أجل عرض ومراقبة والتعامل مع الشعب. أصبحت مراقبة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية السرية أولويات في أجهزة الأمن. وهو ما يعرف بشكل جماعي باسم المخابرات. أصبحت المنطقة بالإضافة إلى الصين معملا لتكنولوجيا المراقبة وتستفيد الشركات الدولية من ذلك.

مقابلة مع عضو من المجتمع المدني في الجزائر: في بلدي، أصبح الشباب هو الفاعل الجديد، يمكن أن نرى ذلك مع الفيسبوك: هناك حرية ضخمة للمعلومات وهذه الظاهرة لها تأثير كبير على النقاش الشعبي. ربما النخبة الجديدة ستظهر من بين الشباب وستكون أقرب إلى احتياجات الشعب.

ماذا لو كانت الوسائط الرقمية تؤوي آمال الشباب؟

بسبب الانتشار الواسع للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والدخول الضخم على شبكة الانترنت عام 2025، أصبح عدد متنامي من الناس داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل الوسائط الرقمية للحصول على المعلومات والأخبار والتواصل. وأصبح عدد من يستخدمون وسائل الإعلام التقليدية قليل للغاية. يستخدم المواطنون والمستهلكون الانترنت والتليفونات الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. وتماشيا مع الإتجاه العالمي، أصبحت الكثير والكثير من وسائل الإعلام العابرة للقوميات توفر معلومات عالية الجودة وأصبحت منصة للتفكير النقدي. ونشط أعضاء الجاليات المغربية في أوروبا وكذلك السوريون في الشتات في هذه العملية على وجه الخصوص.

عزز الدخول المتزايد للانترنت من الوصول لنطاق أوسع من المعلومات حول التطورات المحلية والإقليمية والعالمية. وكالعادة، وفر هذا أيضا مساحة للمنافذ التي تحركها المؤامرات لنشر الأخبار المضللة والشائعات. ومع استخدام مصادر جديدة للمعرفة، أصبح الناس يعلمون أنفسهم عن السياسة مع وعي متنامي بالتغييرات الثقافية والاجتماعية فيما يتعلق بقضايا مثل البطالة والهوية والبيئة والثروة الاجتماعية، وأصبحوا يشتركون بفاعلية أكبر في المناقشات العامة. وأصبحوا يطالبون أكثر فأكثر بدرجة عالية من المشاركة السياسية. خصوصا في العراق وايران ودول المشرق.

وقد فشلت محاولات الأنظمة الاستبدادية للتحكم في الوسائط الرقمية بسبب الانتشار الواسع للأدوات المبتكرة للتغلب على هذه الرقابة. وقد تم تعويض الميول التي كانت تعزز الاستقطاب والأصولية منذ عقد من الزمان بصورة جزئية عن طريق أشكال لا مركزية من الوسائط الرقمية التي توفر معلومات عالية التنوع وأكثر شفافية. وكذلك زيادة الفردية والتقنيات الاجتماعية الثقافي خصوصا داخل الطبقة الوسطى ومخاطر استمرارية غرف الصدى حيث يتواصل الناس مع أقرانهم فقط ويتجاهلون الحوار في أجواء مختلفة. وفي المقابل، فإن المجموعات التي اعتادت الشعور في الماضي بالإقصاء عن الخطاب الإعلامي الأساسي وجدت في هذه المنصات الجديدة مجالا للتعبير عن المظالم التي يتعرضون لها. وهذا هو الحال بالنسبة للمرأة والشباب العاطلين عن العمل وسكان المناطق الريفية وأطراف المدن.

في عام 2025، سهل المشهد الجديد للوسائط الرقمية من بزوغ مجال عام افتراضي، وبالتالي دعم الإتجاه نحو التغيير الاجتماعي والسياسي. وهذا أمر مهم لأن في بعض الدول، كان المجال العام المقنوع والحر غير موجود تقريبا أو أقل مما يجب، وذلك لفترة لا بأس بها. وأصبحت هذه الوسائط الآن هي الفضاء الذي يتم فيه التنديد بالانتهاكات. وأحد هذه الأمثلة هي حملة # جرحي التي أطلقتها سيدة جزائرية في منطقة الأوراس عام 2020. حيث قالت أنها تعرضت للتحرش الجنسي من قبل ضابط شرطة محلي وأن لا أحد استمع إلى شكواها. ودعت غيرها من الناس للمشاركة في الحكايات عن الانتهاكات التي تعرضوا لها من السلطات المحلية، وخصوصا في المدن الصغيرة. وفي أيام قليلة، تم نشر آلاف الحكايات على تويتر وفيسبوك وانستجرام. وتشمل حالات فساد ومحسوبة وعجز في الخدمات العامة وعنصرية وعنف الشرطة. وجاءت بعض الشهادات من مناطق حضرية ومن الشتات المغربي في أوروبا أيضا.

ومنذ أن أصبح الانترنت قادرا على توصيل الناس بعضهم ببعض وتوفير فرص جديدة للتواصل، أمكن للناس الآن أن يتشاركوا من خلال مجتمع مندي متنامي وأن يكونوا جزءا من ثقافة مواطنة ونشاط رقمي أكثر نشاطا. وهكذا، اكتسبت معظم مجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشكالا ودرجات جديدة من التماسك الاجتماعي بسبب هذه الأشكال الجديدة من التواصل. وأكثر هذه التطورات ديناميكية هي الوصول إلى تعليم عالي وبرامج تدريب مهنية عبر شبكة الانترنت. وتضاعفت المنصات العربية وأصبحت المنطقة فوق المتوسط العالمي فيما يخص العرض والطلب.

وبينما وجدت الشعوب متنفسا لها في هذه الوسائط، فإن الأنظمة الاستبدادية تستثمر مبالغ مالية طائلة لتحسين قدراتها على الرقابة. هذه العملية من التعليم الإلكتروني الاستبدادي يمثل تهديدا للمجتمعات التي اعتادت على الحوار بحرية في البيئة الرقمية. وهذا الخطر يزداد أيضا في الدول ذات الدرجة العالية من التغلغل في الشبكات الاجتماعية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ولا يتضح بالمرّة من سيفوز في معركة المعلومات.

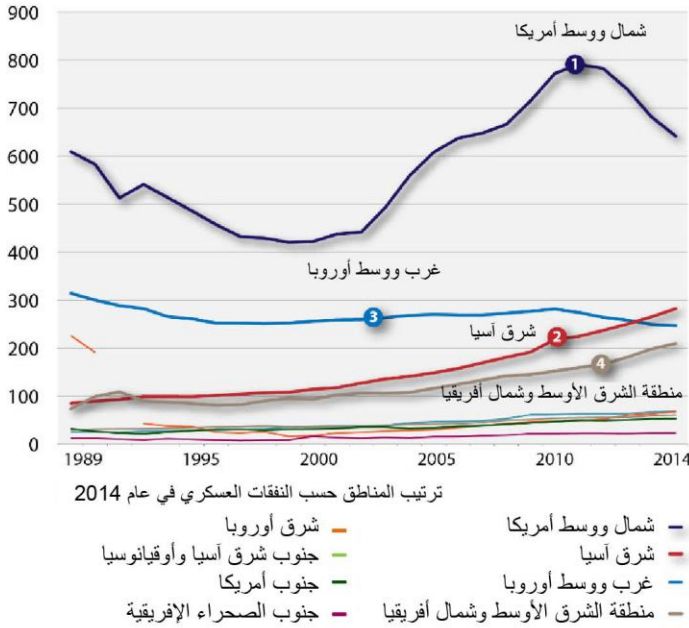
4.6 منطقة معبأة عسكريا ومائلة للعنف

بحلول عام 2025، يظل الشرق الأوسط واحدا من أقل مناطق العالم سلاما، حسب مؤشر السلام العالمي. إنها منطقة استطاعت أن تراكم فيها الصراعات التي لم تجد حلا والأزمات الإنسانية المتواصلة. كما أنها أيضا من أكثر المناطق المعبأة عسكريا والتي يسود فيها الشك وانعدام الثقة ليس في الطريقة التي ترى بها الدول خصومها فقط، وإنما تلك التي ترى بها شركاءها وحلفاءها أيضا.

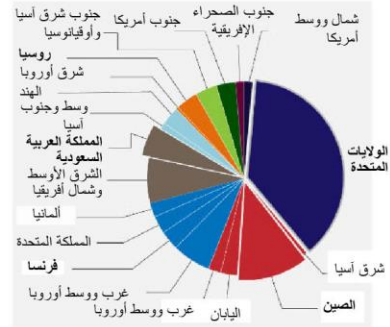
مقابلة مع ناشط في تونس: يشير الإتجاه نحو التعبئة العسكرية للمنطقة إلى طريق من انعدام الثقة المتنامي أثناء السنوات التالية.

الصورة 10 | الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم

النفقات العسكرية الدولية لكل منطقة (مليار دولار أمريكي، 1989-2014)

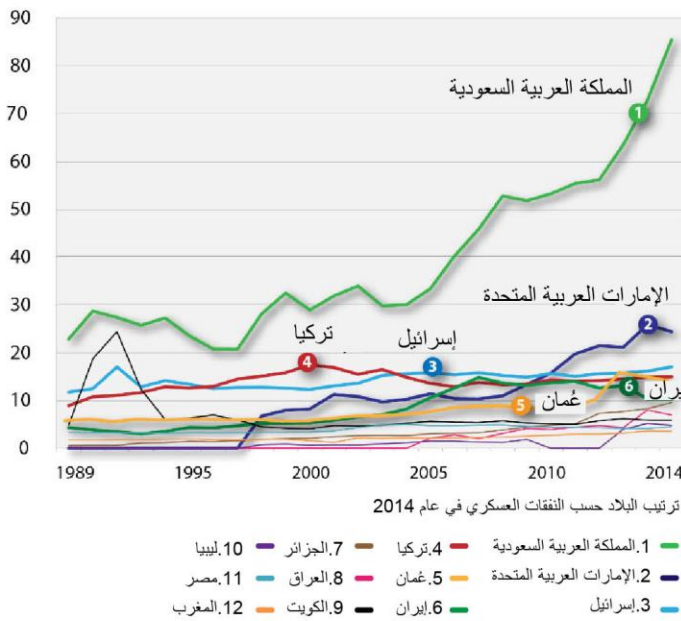


حصة النفقات العسكرية العالمية (2011-2014)

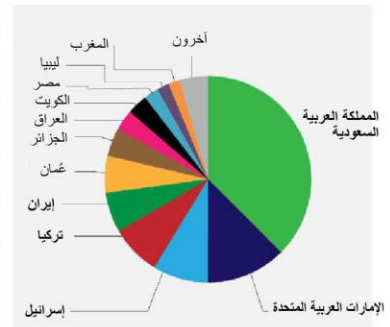


منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع شرق آسيا هي من أكثر المناطق التي بها تعبئة عسكرية، مما يثبت وضعها كثقله ساخنة عالمية. لقد زادت ميزانيتها العسكرية الإجمالية منذ منتصف التسعينيات وقد تكثف هذا النمو مع تداعيات الانتفاضات العربية. ومن بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبرز المملكة العربية السعودية كصاحبة أعلى إنفاق عسكري منفرد، حيث تمثل حوالي 40% من النفقات العسكرية الإقليمية، ويأتي ترتيبها من بين أعلى خمس دول على مستوى العالم في الإنفاق العسكري، جنباً إلى جنب مع فرنسا وروسيا والصين والولايات المتحدة.

النفقات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكل بلد (مليار دولار أمريكي، 1989-2014)



حصة النفقات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011-2014)



شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة ثابتة في الميزانيات العسكرية منذ عام 2011. ومع ذلك، تركز هذا النمو أساساً في العالم العربي، وخصوصاً في الخليج، حيث اندمجت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كأكبر دولتين في الإنفاق العسكري في المنطقة. وبالمقارنة، فإن القوى غير العربية مثل تركيا وإسرائيل حافظت على نفقات عسكرية ثابتة إلى حد ما، بينما قلت إيرادات من النفقات العسكرية. خمسة منهم معاً يشكلون حوالي ثلاثة أرباع الإنفاق الإقليمي الشامل.

ملحوظة 1: ليست هناك بيانات متوفرة عن قطر وسوريا.
ملحوظة 2: البيانات عن السودان وموريتانيا متضمنة في بيانات الصحراء الإفريقية الجنوبية بدلا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم تنفيذه بواسطة كريستينا صالا وأوريول باريس (مركز برشلونة للشئون الخارجية). المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI، قاعدة بيانات النفقات العسكرية (2018).

ظل مستوى دعم أو معارضة السياسات الإيرانية في المنطقة عاملاً للاستقطاب. ولكنه مع ذلك ليس العامل الوحيد. أدت الإجراءات أحادية الجانب التي اتسم بها محمد بن سلمان والتي زادت منذ أصبح ملكاً عام 2020، إلى خلق مواجهات حتى مع حلفائه. لم تعد العلاقات بين الرياض وأبو ظبي جيدة كما كانت من قبل عام 2018. وكذلك الانقسام بين من يدافع عن التطبيع مع إسرائيل وأولئك الذين يسمون هذه الخطوة أنها خيانة يشعل المنطقة أيضاً. والأردن هي المركز لأن دول الخليج تدفع عمان لمزيد من التسوية مع إسرائيل، بينما يظهر أن الشعب يرفضها. في الأردن، تشكل الاحباطات السياسية والاقتصادية مزيجاً خطيراً جداً. ويشير المحللون إلى تصاعد التوترات بين تركيا والإمارات، ومن المحتمل أن يسقطا خصومتها الأيديولوجية على القرن الأفريقي وليبيا وفلسطين. وبين الحين والآخر تظهر شائعات عن هجمات إسرائيلية أو إسرائيلية أمريكية على إيران، ولكن يفضل المعسكران إبراز عضلاتهم في سوريا ولبنان.

مقابلة مع مسؤول من منظمة دولية في لبنان: يسيطر القطبان إيران والمملكة السعودية على شئون الشرق الأوسط. يهتم القادة والشعوب في المنطقة على حد سواء بمستقبل العلاقات الإيرانية السعودية، منذ أن سيطرت القوات عن بعد على مستقبل السلام والحرب في المنطقة، وهو ما يتضح جلياً في إضفاء الطابع الدولي على الحروب في سوريا واليمن والقضايا المستمرة وظهور قضايا أخرى من جديد في البحرين والعراق.

وبحلول عام 2025، يبقى الصراع العربي الإسرائيلي أقدم المواجهات على مستوى العالم. بعد الربيع العربي، رأى بعض المحللين أنه يفقد مركزيته في الجغرافية السياسية للمنطقة، وذلك بسبب الحرب في سوريا. ولكن اندلاع انتفاضة ثالثة عام 2020 بعد عمليات إسرائيلية وحشية على غزة وتصاعد حدة التوترات على الحدود السورية- اللبنانية- الإسرائيلية والتي كادت أن تسبب حرباً إقليمية جديدة، مما جعل القضية العربية الإسرائيلية في الصدارة. ومنذ ذلك الحين، طُرحت على المائدة العديدة من مبادرات السلام ولكنها باءت بالفشل بعد ذلك. وقد شعر الفلسطينيون باحباط متزايد بسبب قلة الدعم الذي يتلقونه من القادة العرب، وتكثيف العلاقات بين إسرائيل والملكيات في الخليج. ويعترف الآن المؤيدون الثابتون لحل الدولتين أن الوقت ربما يكون قد تأخر. وبشكل متزايد، وضع الصراع وتطلعات الفلسطينيين في إطار النداء القائم على الحقوق بدلاً من النزاع على الأراضي، واكتسبت حركة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات (BDS) أرضية عالمية.

مقابلة مع مسؤول من قوات الأمن في لبنان: تركيا وإيران والسعودية وإسرائيل هي القوى الكبرى الأربعة في المنطقة، وأصبحت السعودية وإسرائيل كتلة واحدة.

وفي سوريا، لم يكن نظام الأسد بحاجة لأي مؤتمر دولي لإعلان النصر. في الواقع، لم تعد في عام 2025 أي قوة مستعدة بالقدر الكافي لتحدي حكمه في سوريا. وتعد حملة 2019 ضد معقل المتمردين في إدلب، بتكلفة إنسانية باهظة، آخر وأكبر هجوم للنظام لاستعادة السيطرة على الأراضي. ورغم زعم الأسد نفسه والمجتمع الدولي أن الصراع قد انتهى، إلا أن العنف على الأرض ما زال قائماً في الحياة اليومية للسوريين على شكل قمع وحرب عصابات. وقد طالب النظام مراراً بتواجد قوات القدس الإيرانية كما تعاون مع وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) لمكافحة مجموعات العصيان، ولكن الثمن الذي وجب سداً كان تزايد التوتر مع إسرائيل وتركيا. وفي أكثر من مناسبة، كانت ستنتشب حربٌ تقليدية بين الدول.

مقابلة مع مسؤول من منظمة إقليمية في مصر: وقد يكون الخطر الرئيسي هو عدم القدرة أو عدم الاستطاعة على حل الصراعات الإقليمية في سوريا واليمن وأنها استمرت لفترة أطول مما هو متوقع.

انتهى الصراع في اليمن رسمياً بعد مؤتمر للسلام انعقد عام 2020، ولكن الدولة لم تستعد عافيتها بعد في أعقاب واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. كما أن ليبيا بعيدة أيضاً عن الاستقرار. يُنظر إلى الانتخابات التي يزعم إجراؤها عام 2026 على أنها مثيرة للانقسام كتلك التي جرت عام 2014، وحذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة أن موجة جديدة من العنف قد تندلع من جديد. في دول المغرب، نادراً ما تظهر مسألة الصحراء الغربية في المقدمة، ولكن عام 2025 كان استثناءً لأنه العيد الخمسين لها. وبدلاً من النقاش حول كيفية حل هذه القضية، فإن السلطات الجزائرية والمغربية تناقش مع نظرائهم الأوروبيين كيفية تجاوزها. يبدو أن الحاجة لتعزيز النمو الاقتصادي يخلق بعض البرجماتية لدى الرباط والجزائر، ولكنهم يفضلون تجاهل المشكلة بدلاً من حلها.

مقابلة مع مسؤول من منظمة دولية في مالي: سوف تلعب الجهات الفاعلة من غير الدول دورا عظيما في تشكيل المنطقة. ومن بين هؤلاء تجار المخدرات واقتصاد الجريمة والمنظمات الجهادية ومجموعات المتمردين.

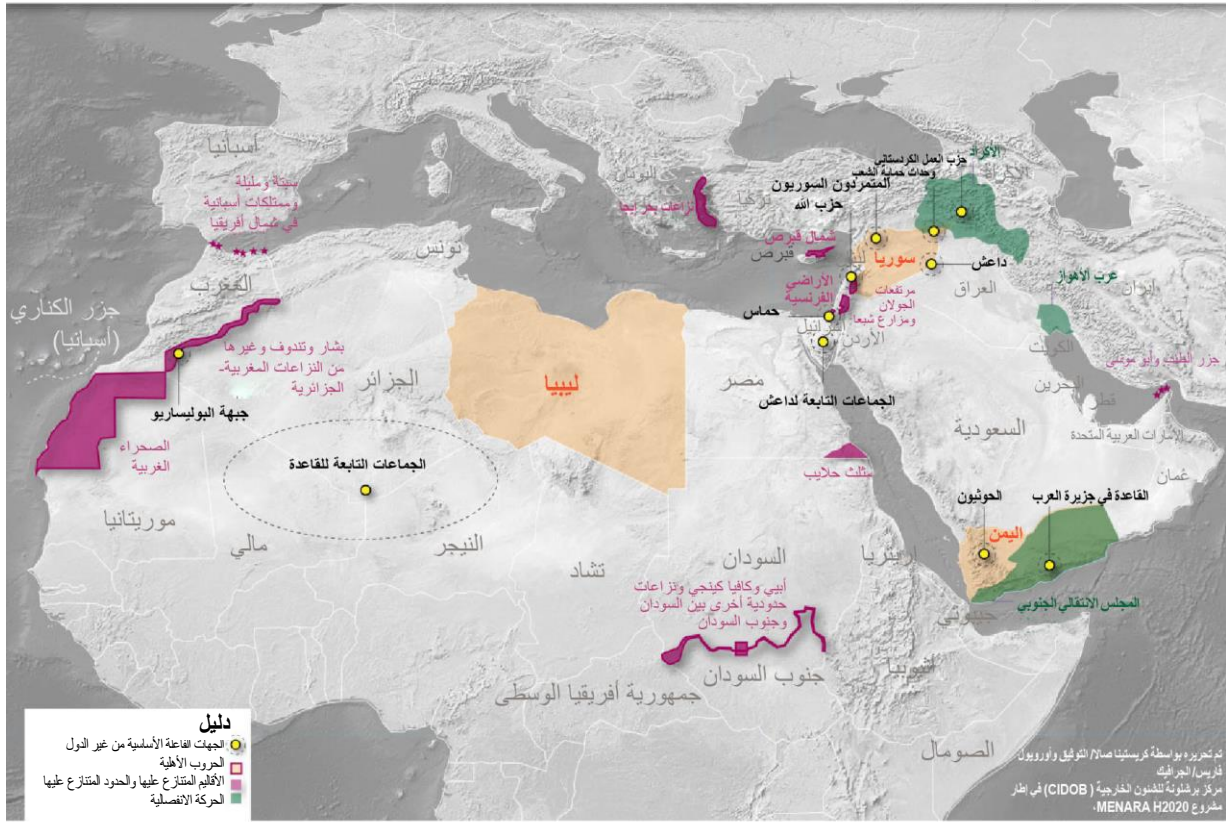
محاربة الإرهاب هي إحدى القضايا القليلة التي يبدو أن الجهات الفاعلة الإقليمية ترغب في التعاون من أجلها. أثبتت القاعدة مرونتها وتعد بحلول عام 2025 إحدى أقدم المنظمات الإرهابية الموجودة. أصبح اليمن والساحل معقلين أساسيين الذي يستهدف منهما التواجد والمصالح الدولية في المنطقة. والجديد هو استهداف المصالح الروسية والصينية أيضا.

مقابلة مع موظف في الولايات المتحدة: أحد المخاطر الأساسية هو بزوغ مجموعة مشابهة لداعش. وسيحدث هذا ما لم يدر أحدهم المنطقة بطريقة أفضل.

ليست القاعدة هي الرجل الأوحى في المدينة. في عام 2018، ادعى بعض القادة الدوليين والإقليميين أن داعش قد هُزمت، ولكن في عام 2025 يبدو أن هذه الإدعاءات كانت مضللة. تحولت داعش في البداية إلى وفرة من المنظمات الشبيهة بالماфия، وأطلقت بعد ذلك عمليات عنيفة على فترات متقطعة مع إدعاء حماية حقوق الجماعات السننية المحرومة من التصويت في العراق وسوريا ولبنان. ويقال أن فرع آخر من داعش كان أكثر أيديولوجيا وعالمي التفكير وغير إرهابي وأنه تحول إلى حرب إلكترونية. تعد وكالات محاربة الإرهاب غامضة للغاية في الكشف عن تفاصيل حول نطاق هذا التهديد، ولكن هذه المجموعة الإرهابية الإلكترونية تدعي أن لها القدرة على الهجوم على البنى التحتية المهمة في الاتصالات عن بعد والنقل والتزويد بالطاقة والأنظمة المالية.

مقابلة مع مثقف في مصر: القوات المسلحة تحكم الدولة المصرية- وتتسم رؤيتهم للدولة أنها بطريكية أو أبوية والتعالى أمام المجتمع المدني. وسينجحون على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، يقل الأمر وضوحا.

تحديات السيادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



تم تنفيذه بواسطة كريستينا صالا وأوريول فارييس (مركز برشلونة للشؤون الخارجية). المصدر: المؤلفون.

كان عدم الاستقرار المتواصل وانتشار تهديدات تقليدية وغير تقليدية هو دفعة كبرى للتعنُّب العسكرية في المنطقة. منذ عام 2011، شهدت المنطقة ككل زيادة ثابتة في الميزانيات العسكرية وتجارة الأسلحة ولكن التنمية تركزت أساساً في الملكيات الخليجية، والتي كانت تمثل عام 2014 أكثر من نصف النفقات العسكرية الإقليمية الكلية. استقادت إسرائيل وتركيا من هذا الموقف عن طريق وضع تصنيعهم للأسلحة في الأسواق الإقليمية والعالمية. أصبح معرض إسطنبول للأسلحة مشهوراً مثل نظيره في أبوظبي. وعلى المستوى المحلي، أصبحت التعنُّب العسكرية حقيقة: زادت امتيازات النخب الأمنية في المنطقة؛ واتسعت بذلك الفجوة بين الأجهزة الأمنية وباقي الشعب. ويمثل تحكُّمهم في القطاعات الاقتصادية الحيوية أحد المعالم المميزة في المنطقة، وهذا أحد الأسباب التي تفسر عنف القمع ضد الانتفاضات في عام 2021.

لقاء أصحاب المصالح المعنيين في إسطنبول: تظهر مئات المليارات من الدولارات المطلوبة لمساعدة سوريا واليمن في إعادة البناء بعد مرحلة "الأزمة"، الحاجة الطارئة لمزيد من الحوار الدولي حول من أين يأتي هذا المال وكيفية إنفاقه.

ماذا لو انتقلت سوريا من إعادة الإعمار إلى المصالحة؟

في عام 2025، يمكن القول أن عدم الاستقرار قد انتهى في سوريا بعد صراع وحشي دمر البلاد ونتج عنه 600000 قتيل وملايين اللاجئين ومهجريين داخل البلاد. العامل الرئيسي الذي يدفع هذا المسار ويضع سوريا على أعتاب إعادة الميلاد هو التحول الملحوظ في الرواية التي تتناول ظروف تجاوز الصراع المسدود سواء محلياً أو بين اللاعبين الخارجيين. من ناحية ما، فإن نظام بشار الأسد

ما زال قائما كنتيجة للنصر العسكري الذي تحقق عام 2019 مع سقوط إنلب. ساهمت الحرب التي دامت ثمانية أعوام في تغيير العلاقات بين النظام نفسه وبين تلك القطاعات من السكان، والتي رغم أنها لم تنفتح على القتال وتحدي السلطة القائمة، إلا أنها ظلت مترددة أمام تطبيع هذه المستويات من العنف والقمع. وهذا زاد من تبعية النظام على سبيل المثال على جماعات المحاصصة ونخب رجال الأعمال الذين بدأوا في إطلاق جدول أعمال للمصالحة في مقابل تجديد دعمهم للنظام. أدى إضعاف المعارضة السورية والانفصال بين الزعماء في المنفى والجماعات المحلية إلى إتاحة هذه التحركات. وعلى الناحية الأخرى، فإن الرعاة الخارجيين الأساسيين لنظام الأسد، وخصوصا روسيا وإيران، أوضحوا أن دعمهم لا يمكن أن يكون أبديا لأنهم يحتاجون إلى إعادة توجيه أنظارهم نحو القضايا المحلية. لقد قاما فقط بمدح جهود المصالحة.

ونتيجة لهذه الضغوط، أصبح النظام السوري مجبرا على التسوية مع المجتمع الدولي وخصوصا الإتحاد الأوروبي وبعض من الدول الأعضاء فيه، وخاصة فرنسا وألمانيا. وحتى وقت قريب، كانت المفوضية الأوروبية وبرلين وباريس وحكومات أخرى تشبههم في التفكير، كانت جميعها مترددة في الاشتراك في إعادة الإعمار هذه والمطلوبة بشدة. طالبوا الأسد بعمل إشارات نحو إعادة الإعمار الاجتماعي، ولأول مرة تتردد هذه الطلبات في دمشق. تقترح قطاعات من النظام فكرة أن التركيز على المصالحة سيؤدي إلى إبعاد الضغوط الدولية حول عملية بناء الديمقراطية.

وقد كانت هذه عملية تدريجية وساهمت مجموعات مختلفة من الأحداث في تثبيت الفكرة. وعلى الصعيد المحلي، تم الاحتفال عام 2023 بالعيد الستيني لوصول حزب البعث للسلطة في بهرجة شديدة، وكانت هذه المناسبة الأولى التي يستخدم فيها الأسد نفسه لفظ المصالحة في خطاب جماهيري. وعلى الصعيد الإقليمي، أدى تزايد التوتر مع إسرائيل حول هضبة الجولان والتدخل التركي غير المرغوب فيه في الشؤون السورية إلى تقديم أسباب للوحدة إلى النظام.

يمكن وصف عدة تدابير تأتي تحت عنوان تجديد شعور سوريا بالوحدة والمشاعر القومية كطريقة لإعادة بناء نسيج المجتمع الذي مزقته الحرب. أولاً، تم إتخاذ بعض الخطوات الملموسة للعمل على تفكيك مركزية القوة. أورث الصراع المدني سوريا متحدة بصفة رسمية مع تابعين مخلصين مختلفين أو أمراء حرب منتشرين في جميع أنحاء البلاد. وهذا هو الحال خصوصا في المناطق التي ثبت أن استعادة السيطرة على الأراضي والولاء الكامل للسكان من الأمور الصعبة التحقيق (مثل الجزء الجنوبي الشرقي من سوريا والإقليم الكردي في الشمال). ثانياً، حفز النظام بنشاط العودة الانتقائية والتدريبية للاجئين والمهجرين داخل البلاد. ومما أدى لتغيير اللعبة، تسهيل شروط استعادة الممتلكات أو كسب تعويضات بفضل تعديل جرى على القانون المشين رقم 10. ثالثاً، بعض قطاعات السكان، وخصوصا نخب رجال الأعمال وعائلاتهم بالإضافة إلى الشباب السوري، استفادوا من برامج إعادة الدمج المتعلقة بالحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد، سواء كانت برامج تعليمية أو تدابير لبرالية اقتصادية.

4.7 تدخل أجنبي غير مرغوب فيه وطموحات عالمية متوازنة مرة أخرى

ما أطلق عليه ما بعد الأمريكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس واقعيًا عام 2025. رغم أن عملية الانسحاب التي بدأت خلال أحداث 2011 تواصلت بثبات، فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ما زال أساسيا. وفي 20 يناير 2025، أدى رئيس جديد يمين القسم في كابيتول هيل. لم يعد ترامب موجودا، ولكن آثار سياساته الخاطئة نحو المنطقة لا تزال محسوسة. طوال العقد الماضي، كان للولايات المتحدة الأمريكية أثرا كبيرا- ولكنه غير مترابط على الشرق الأوسط. وكان لهذا تأثير متناقض على حلفائه: شعر بعضهم بالثقة في إتخاذ قراراتهم بأنفسهم- وخصوصا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل- بينما سعى البعض الآخر إلى تنويع تحالفاتهم.

مقابلة مع سيدة أعمال في قطر: فقدت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها. بعد ذلك، لم يعد أحد يقود، وكل دولة تسيير وفق مصلحتها. وبسبب نقص الثقة والتعاون، لم تظهر أي كتكتلات. تفرقت القوى بين الدول.

لا يمكن اعتبار الالتزامات الكبرى أنها أمر مفروغ منه: قد تكون تركيا ومصر والأردن وقطر في مقدمة هذه القائمة. ومع ذلك، أدت احتمالية التغيير الرئاسي في 2025 وإمكانية عودة الولايات المتحدة الأمريكية لسياساتها الأجنبية المستقرة السابقة إلى عدم رغبة الجهات الفاعلة الإقليمية في المبالغة في التصرف، وتفهم أن الخيار الأسلم هو ترك الزمن يمر مع الانتظار.

أدى منطوق "أمريكا أولا" إلى زيادة تردد الولايات المتحدة الأمريكية إزاء تحمل العبء الأمني في المنطقة. ورغم سحب جزء من أفرادها العسكريين، إلا أنها ظلت الجهة الفاعلة العالمية التي تمتلك أكبر عدد من القوات والمعدات المنتشرة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يظل دعم إسرائيل والمواجهة مع إيران أكبر قوتين مغناطيسيتين تمنعان الولايات المتحدة الأمريكية من الانسحاب من شئون الشرق الأوسط. بحلول عام 2025، لن يكون هناك تغيير كبير في السياسة الأجنبية للولايات المتحدة نحو إسرائيل والصراع العربي-الإسرائيلي. كانت شروط ما يسمى "صفقة القرن" دليلاً مؤكداً على أن واشنطن لم تكن ولم تطمح يوماً أن تكون وسيطاً نزيبها. وفيما يتعلق بإيران، فقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على "سياسة العصا". فتحت خلافة المرشد الأعلى، بعد وفاة خامنئي بعتة، المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من التدخل غير المرغوب فيه في طهران، ولكن مع الاحتفاظ بنفس الأهداف: نزع الشرعية عن الجمهورية الإسلامية وقياداتها والإطاحة بالنظام.

مجموعة بيروت المركزة: قد يقود انتشار الحركات اليمينية والعنصرية والشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا إلى المزيد من العنف في المنطقة لأنه قد يشعل التوترات الدينية أو الطائفية، وقد يدفع خصوصاً المزيد من العدوان الإسرائيلي.

لأكثر من عقد من زمان، أشار المحللون إلى طموحات الصين في هذه المنطقة، وفي الواقع، فقد تضاعف التواجد الصيني في الاستثمار والبنية التحتية (خصوصاً حول المشروع المهبول لمبادرة الحزام والطريق) وكذلك في التبادلات الثقافية. في عام 2019، خلق قمع الأويغور بعض التوترات مع دول الشرق الأوسط ولكن المصالح الاقتصادية هي التي سادت. كان هذا اختصاراً عظيماً لكيين للتحقق من مدى موثوقية شركائها في المنطقة. ومنذ ذلك الوقت، لم يعد هناك تحول كبير في تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أتاح لكيين توضيح توقعاتها من المنطقة وتخطيط التغييرات الهامة للعقود التالية. وتقف الاستثمارية في تناقض حاد مع تقلب السياسة الأمريكية.

مجموعة بيروت المركزة: يسعى الروسيون والصينيون إلى زيادة دورهما السياسي والاقتصادي في المنطقة. الدعم السياسي الذي تقدمه هذه القوى الصاعدة إلى الدول الاستبدادية يعمل على تفويض حكم القانون ويساعد على انتهاك حقوق الإنسان.

تشعر الجهات الفاعلة الإقليمية أنها مضطرة للاقترب من الصين لتأمين استثمارات مبادرة الحزام والطريق التي تحتاجها بشدة. وقد تمت ترجمة ذلك ليس فقط في اللقاءات عالية المستوى وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم والعقود الجديدة ولكن أيضاً في إتخاذ خطوات نحو تسهيل دخول الاستثمار والشركات الصينية في الاقتصاد الإقليمي أيضاً. ومن أوضح الأمثلة، التحول لاستخدام اليوان مع التزامات تجارة الوقود الأحفوري، وهو ما بدأت إيران في تنفيذه للتغلب على عقوبات الولايات المتحدة ثم كررته دول أخرى مثل الجزائر وقطر. وبالنسبة للدول المصدرة الطاقة، أصبح من الأولويات توحيد علاقاتها الثنائية مع مستهلك أساسي مثل الصين.

مقابلة مع خبير صيني: لست متأكدا من الدور والتأثير المستقبلي للصين في المنطقة. لم تكن أبدا جهة فاعلة مؤثرة في المنطقة. والآن، أظهرت مبادرة الحزام والطريق أننا مهتمون بالمنطقة. ومع ذلك، فإن القوى العظمى التقليدية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ستظل مؤثرة في تشكيل مستقبل المنطقة.

وحتى الآن، من غير المتوقع أن يكون تدخل بكين سياسيا وأمنيا كبيرا. تتمسك الصين بمنهجها غير السياسي نحو المنطقة، حسب الأولويات التي وضعها الرئيس شي جين بينغ. بحلول عام 2025، لا تكون الصين في وضع يسمح لها بإيقاف أي قرار تتخذه بقية القوى العظمى معا، وبالتالي فهي تتبع القوات مع بقية المجتمع العالمي (خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) في أي فعل يروونه ضروريا. وعلى سبيل المثال، اشترك الصين بقوة في سيناريوهات إعادة الإعمار في مناطق مثل ليبيا وسوريا واليمن (خصوصا في البنية التحتية البحرية). وفي سبتمبر 2024، ذكر الرئيس الصيني في كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة تلك الجهود على أنها دليل أن الصين أصبحت قوة عالمية مسؤولة.

وعلى جانب آخر من الطيف، يجادل المحللون حول ما إذا كان للتورط الروسي السياسي والعسكري في المنطقة تاريخ صلاحية. في العقد الأخير، استطاعت موسكو بانتهازية أن تملأ الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية في سياق ما بعد 2011. فقد أصبحت اللاعب الرئيسي في انقلاب موازين الصراعات الإقليمية الكبرى. وسوريا هي أفضل مثال. منذ ذلك الوقت، تسعى جميع القوى في المنطقة للوصول إلى موسكو رغم الاختلافات فيما بينها. تكشف صفقات السلاح والزيارات السياسية عالية المستوى عن تكثيف الروابط بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، بدأت قدرات روسيا في التوسع المفرط- خصوصا بعد أعوام من انخفاض سعر النفط- وأصبح هناك حاجة متزايدة لإعادة توجيه الجهود نحو السياسات المحلية والجيران المباشرين لها. وحتى الآن، فإنها تسعى للاحتفاظ بأصول سياسية وعسكرية كافية في المنطقة بحيث لا يمكن إقصاؤها عن أي قرار كبير. وعلى هذا المنوال، استثمرت روسيا الكثير في العلاقات الثنائية مع إيران وتركيا ومصر بهدف منع الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا من إدارة منطقة الشرق الأوسط ضد المصالح الروسية.

مجموعة بروكسيل المركزة: تميل العلاقات بين الشرق الأوسط والإتحاد الأوروبي وبعض الدول أن تكون تبادلية. وإجمالا، فإن الاشتراك السياسي والعسكري المحدود للإتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأعوام الماضية، بالإضافة إلى عيوب سياسة الجوار للإتحاد الأوروبي، كل ذلك خلق الشعور بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن الإتحاد الأوروبي غير قادر أو لا يستطيع الوفاء بالتزاماته.

ورغم إمكانيات أوروبا وقربها، إلا أنها تظل لاعبا ثانويا في معظم المنطقة. وتعد دول المغرب والساحل استثناء، ولكن حتى هناك، فإن الأوروبيين يواجهون المنافسة السياسية مع روسيا والتوسع الاقتصادي للصين. وعلاوة على ذلك، فإن هذا مكان تتنافس فيه الدول الأوروبية أكثر مما تتعاون. وفي الواقع، باءت المحاولات الفرنسية المتكررة لزيادة تأثيرها في المنطقة بالفشل بسبب عدم كفاية الكتلة الحرجة ونقص التنسيق مع الحكومات الأوروبية الأخرى. وإجمالا، فإن تراجع الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعود إلى أزماتها الداخلية. لقد أجبر صعود الشعبوية الأصولية اليمينية من جانب وتأثير الأزمة الاقتصادية الثانية عام 2020 من جانب آخر القادة الأوروبيين على التركيز على الشؤون الداخلية. كما أن صورتها كقوى معيارية تعرضت لتنازلات خطيرة ما بين المجتمع المدني والنشطاء السياسيين. وكان آخر مسمار في نعشها هو صمتها في مواجهة القمع الذي وقع أثناء احتجاجات 2021.

مجموعة بروكسيل المركزة: والمقصود هو خلق أداة وحيدة ستزيد فاعلية الإتحاد الأوروبي في مناهجها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستكون هناك حاجة إلى هذا المنهج مع نهاية اتفاقيات كوتونو (2020)، مع وجوب تقديم استراتيجية جديدة شاملة مع بلدان نامية من بينها العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويجب تفعيل أيضا مفهوم "جيران الجيران" على نطاق أوسع.

ماذا لو اعتبرت أفريقيا فرصة وشريكا مفضلا؟

أفريقيا في أذهان الجميع وغالبا بصورة ايجابية. لم تتم معالجة الصراعات وتحديات التنمية حتى الآن. والحالة الذهنية الجديدة هو أن أفريقيا توفر فرصا لا يمكن العثور عليها في مكان آخر. في 2025، اكتشفت أوروبا الإمكانيات غير المستغلة لدى أفريقيا. وضعت دول المغرب نفسها بنجاح كموصل بين قارتين. وهذا يعني تمهيد الأرضية لجدول أعمال مستحدث للتعاون وقائم على الآمال والتوقعات المشتركة. ولم يؤد ذلك إلى التقريب بين القارتين فقط بعد عقود من عدم تماثل القوى وراث الماضي الاستعماري والسيطرة الاقتصادية والسياسية الأوروبية المطبقة، ولكنه خلق أيضا الظروف المناسبة للإتحاد الأوروبي وأفريقيا معا لإقامة " تحالف متعدد الجوانب" يعوق جدول الأعمال العالمي، بدءاً من المخاوف المرتبطة بتغيير المناخ إلى القضايا الصحية.

جعلت العديد من الظروف على الجانبين هذه القفزة في العلاقات بين أفريقيا والإتحاد الأوروبي ممكنة. على الجانب الأوروبي، شعر الإتحاد الأوروبي أنه أقوى بعدما تجاوز أزماته الداخلية. ومن الأمثلة على هذا الموقف الجديد: النمو الاقتصادي القوي للاقتصاد، تراجع الروايات المنادية بالقومية والشعبوية، وتوسيع المساحة لسياسة أجنبية موحدة للإتحاد الأوروبي على أن تكون أكثر تماسكا وبناء، مع التطلع إلى إطار العمل المالي لسنوات متعددة الجديد 2028-2034. ومن المفاوضات الأولية للميزانية الجديدة، يتضح أن أفريقيا ستكون أولوية متنامية، مما يؤكد صحة ما بعد 2020 اتفاقية شراكة ما بعد كوتونو، وهي سياسة أكثر طموحا نحو دول المغرب والتزام الإتحاد الأوروبي بالاستثمار في مستقبل أفريقيا. وبالعودة إلى الدول الأفريقية، هناك جيل جديد من القادة الطموحين وذوي الأذهان المنفتحة على العالم الذي يتعهد بإرضاء آمال العدد المتزايد من سكان القرية وإمكانيات الاقتصاد المتنامي. من الكامبيرون إلى أوغندا، توقف التوجه نحو ما يسمى " رؤساء مدى الحياة"، جزئيا بفضل النشاط الاجتماعي للمنظمات الإقليمية الأفريقية، مثل الإتحاد الأفريقي (AU) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). أشكال جديدة من المساءلة والفاعلية تغذي ديناميات المجتمع المدني الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية ومجتمعات الأعمال والجهات الفاعلة التعليمية. والنظرة الأفريقية الجديدة نحو أوروبا تمثل الجزء الأساسي في هذه المعادلة. ينظر إلى أوروبا على أنها شريك يمكن العمل معه على مستويات متعددة في علاقة رابحة للطرفين بصورة مؤكدة، وذلك على عكس غيرها من اللاعبين الدوليين.

وبحلول عام 2025، تزدهر العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وأفريقيا على عدة مستويات، بما فيها الإتحاد الأوروبي- الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما يوفر مساهمة جديدة وذات مغزى لتنفيذ التوجه نحو الإقليمية الداخلية حيث أنها حجر الأساس الرئيسي لحكومات متعددة الأطراف. تحتل دول المغرب مكانة أساسية في العلاقات المتجددة بين الإتحاد الأوروبي وأفريقيا. تعد بلدان المغرب بمثابة جسور أساسية بين أوروبا وأفريقيا كلها، ليس جغرافيا فقط، وإنما وظيفيا أيضا بفضل علاقاتها المتنامية على الناحيتين مع نظراء في الأعمال والطاقة والبنية التحتية والتعليم والثقافة. حتى المؤسسات الإقليمية مثل الإتحاد من أجل المتوسط بدأت في إتباع سياسة أفريقية أكثر صراحة من خلال تنمية أنشطة بالتعاون مع العديد من أصحاب المصالح المعنيين- من القطاعين العام والخاص معا. وفي هذا الصدد، تمثل العلاقات المغربية- الأفريقية عنصرا متبادلا لتعزيز العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وأفريقيا. لا يمكن فصل مجموعتي العلاقات، ولكن من الواضح أن الارتباط المعتمد على الجوار بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب يجب أن يراعي البعد الأفريقي الواسع. والنتيجة الإيجابية غير المخطط لها للعلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب وأفريقيا هي أنها أصبحت حاضنة لأدوات من أجل تجاوز انعدام الثقة المتبادل والتنافس بين الجزائر والرباط.

5. سيناريوهات لعام 2050

5.1 تغيير مناخي غير قابل للتوقف

بحلول عام 2050، سيكون تغيير المناخ حقيقة عالمية حاسمة، ولكن يختلف تأثيرها من منطقة لأخرى. وستكون دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الدول الأكثر تأثراً: ستكون التأثيرات محسوسة عبر المنطقة على شكل ظواهر جوية قاسية، وموجات من الحرارة والقحط، والتصحر والنقص الحاد في المياه وارتفاع في مستوى البحر. ومن أكثر المناطق عرضة للمخاطر: دلتا النيل، حيث يرتفع أن ارتفاع مستوى سطح البحر حوالي 50 سم قد يجبر 4 مليون مصرياً لاستيطان مناطق أخرى.

وسيتعين على حكومات ومجتمعات المنطقة أن تتعامل مع ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغذاء وتقلب الأسعار والمخاطر المرتبطة بالأوبئة الجديدة. التدهور البيئي سيضخم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً أن هذا يتزامن مع الزيادة الملحوظة في عدد السكان. ستكون القدرة على استباق هذه التحديات والتعامل معها هي المفتاح إلى اغتنام الفرص ومواجهة المخاطر.

الفرص:

- قد يدفع الوعي المبكر السلطات القومية والمحلية للتعامل بحسم وضم القوات عبر المنطقة. وقد تنتج هذه الخطوة أساساً من إدراك أن سوء إدارة التحديات البيئية يزيد من قابلية النظام للهجوم.
- قد تؤدي النتائج المتعاقبة لتغيير المناخ إلى اتفاقيات دولية جديدة بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين الإتحاد الأوروبي. قد تصبح البيئة هي الأرضية الخصبة لبناء الثقة والتعاون.
- يمكن أن تكون الحركات المعنية بالبيئة هي الحافز لأشكال جديدة من النشاط الاجتماعي والابتكار الاجتماعي. في المجتمعات المفتتة، قد يكون الكفاح ضد تغيير المناخ أحد العوامل النادرة للإتحاد.
- عند مواجهة ارتفاع مستوى البحر والتصحر، يمكن أن تؤدي التحالفات الجديدة بين المهندسين وخبراء الأرصاد الجوية وخبراء المحيطات ومخططي المدن والسياسيين إلى توليد حلول تصميمية للتقليل والتكيف، وهو ما يمكن تصديره بدوره لأي مكان. علاوة على هذا، يمكن أن تخلق المشروعات البيئية وظائف جديدة وأن تعزز الابتكار في المنطقة.

المخاطر:

- البلدان الأكثر تأثراً بتغيير البيئة هي تلك التي تعتمد على السياحة والزراعة، وتلك المكتظة بالسكان وتعاني من قلة الموارد المالية الكافية للاستثمار في تدابير التقليل والتكيف.
- بحلول عام 2050، سيكون تغيير المناخ مسئولاً عن ارتفاع مستوى البحر بمقدار 1 متر، مما يؤثر مباشرة على 41500 كيلومتر مربع من الأراضي الساحلية. وأكثر المناطق عرضة للمخاطر هي تلك المناطق المكتظة بالسكان على امتداد السواحل في مصر وتونس والمغرب والجزائر والخليج. ويمكن أن يتحقق النزوح الداخلي والدولي القسري.
- قد تلوم قطاعات واسعة من السكان السلطات بسبب سوء إدارتها لهذه التحديات. يمكن أن يؤدي نقص إمدادات المياه والخسائر الزراعية وانقطاع الطاقة والكوارث الطبيعية المتكررة إلى تغذية الاضطرابات الاجتماعية كما أنه قد يقود إلى نشوب صراعات عنيفة.
- قد يؤدي افتتاح طرق جديدة عبر المناطق المحيطة بالقطب الشمالي إلى تشييت التجارة البحرية عن حوض البحر المتوسط. - قد تصبح المنطقة هامشية وقد تعاني مدن الموانئ التي كانت جذابة سابقاً من التراجع، حتى إذا كانت مبادرة الحزام والطريق ترى ضوء الأمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- قد يؤدي تغيير المناخ إلى تعريض النظم البيئية للخطر مثل جبال الأرز في لبنان وسوريا وأشجار المانجروف في قطر وأهوار القصب في العراق. علاوة على ذلك، قد تتأثر الصحة العامة سلباً بزيادة درجات الحرارة، وهو ما سيجلب تغييراً في التوزيع الجغرافي لناقلات الأمراض مثل البعوض ومسببات الأمراض التي تنقلها المياه. قد تتدهور جودة المياه والهواء وقد تكثر الأمراض المعدية مثل المالاريا، وخصوصاً في مصر والمغرب وموريتانيا والسودان.

5.2 عالم ما بعد النفط

بحلول عام 2050، سيسود نظام عالم ما بعد النفط نتيجة التغييرات العميقة في النظام العالمي للطاقة. لن ينشأ مثل هذا النظام نتيجة نقص في العرض: على العكس، قد يزيد إنتاج الوقود الأحفوري لفترة من الزمن، بفضل اكتشاف احتياطيات جديدة، والاستثمارات المبتكرة في مجال النفط والرمال النفطية، وتعميم الغاز الطبيعي المسال ومشروعات التنمية التصديعية وراء الولايات المتحدة. قد تبقى الأسعار منخفضة نسبياً لبعض الوقت رغم العرض المتزايد من الاقتصاديات الناشئة. ولكن على المدى الطويل، سيكون المحرك الأساسي للتخلص من الكربون هو الخطوات العملاقة نحو الابتكار التكنولوجي في مجال إنتاج الطاقة المتجددة والقدرات التخزينية.

علاوة على أن الطاقة النظيفة ستكون متاحة وجماهيرية نتيجة الوعي العالمي بالنسبة للتغيير البيئي. وستؤيد هذا التحول القوتان العالميتان الأسرع نمواً في العالم وهما الصين والهند. كما أن أوروبا سوف تستثمر أيضاً في هذه العملية وسيكون لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نصيب كبير في هذا التحول.

الفرص:

- قد يكون للانتقال العالمي السريع تأثير إيجابي عن طريق تقليل معدل الاحتباس الحراري. كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص أكثر عرضة للتصحّر وارتفاع مستوى البحر، وبالتالي أي تطور في إيقاف تغيير المناخ سيكون له تأثيرات إيجابية.
- ولاستغلال الإمكانيات الاقتصادية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة بصورة كاملة، فإن معظم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تشترك في مشروعات إعادة هيكلة طموحة لأسواق الطاقة الإقليمية، وفي عدة حالات تتلقى دعماً من الإتحاد الأوروبي مع إتباع نموذج المغرب. كما أن الدول المصدرة للطاقة قد تستثمر أرباح النفط في الطاقة المتجددة لتلبية الطلب الداخلي على الطاقة ودعم خطط التنويع الاقتصادي.
- يمكن أن تزيد معظم الدول المستوردة للنفط، وفي مقدمتها المغرب وتونس وإسرائيل، من تأمين الطاقة عن طريق تقليل اعتمادها على مصادر الطاقة الأجنبية وتنفيذ استراتيجيات لزيادة الإنتاج واستخدام الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة الأخرى مثل الرياح.
- يمكن أن تكون مشروعات الطاقة المتجددة ومشروعات التخلص من الكربون أرضية خصبة للتعاون الاقتصادي في المنطقة، مع الدول الأوروبية وكذلك الصين والهند.

المخاطر:

- قد يجبر الانخفاض في أسعار النفط خصوصاً في الدول المكتظة بالسكان مثل المملكة العربية السعودية وإيران والجزائر والعراق الحكومات على إدخال تدابير التقشف. سيكون رد فعل السكان على الأرجح هو القيام بموجات منتظمة من الاضطرابات الاجتماعية. وهو ما قد يحفز القمع وزعزعة الاستقرار في أنحاء المنطقة.
- قد تواجه العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقبات اقتصادية واجتماعية وسياسية واعتيادية وتكنولوجية، تمنعها من الاستغلال الكامل لتقنيات الطاقة الجديدة.
- قد يتقلص الوزن العالمي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذا لم تنجح الدول الفردية في الانطلاق نحو التحولات الاقتصادية الكبرى. قد يؤدي الفشل في تنويع الاستراتيجيات إلى وصم المنطقة بأنها أكبر خاسر في هذا العصر الجديد.
- في نظام ما بعد النفط، ليس من المرجح أن تفقد الطاقة النووية جاذبيتها. بحلول عام 2050، قد تفتتح بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محطات نووية جديدة، أغلبها في المملكة العربية السعودية، ولكن أيضاً في تركيا ومصر والأردن وإيران (بمساعدة الاستثمارات الروسية والصينية). وهذا قد يثير المخاوف الإقليمية والعالمية بخصوص الاستخدامات العسكرية لتلك البرامج النووية.

5.3 منطقة متوسعة عمرانيا

تتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتوسع العمراني الهائل. كان 60 في المائة من السكان يقطنون فعليا في المناطق الحضرية ولا يتوقع أن يعكس هذا التوجه عام 2050. ستستضيف المدن في هذه المنطقة 130 مليون شخصا إضافيا وستكون بالتالي مزدحمة للغاية. ستكون التحديات الحضرية حادة خصوصا بسبب سرعة هذه العملية وكذلك بسبب تناقص المساحات والموارد. قد يسارع التدهور البيئي من عمليات النزوح من الريف، ولكن يتعين على المدن أيضا أن تتعامل مع التحديات المرتبطة بالبيئة.

وبينما كنا بالفعل معتادين على " المدن المهولة " مثل القاهرة وإسطنبول، فإن هناك مدن أخرى سيتجاوز تعدادها مؤشر الـ 10 مليون شخص. ستكون بغداد والخرطوم، وكل منهما يصل تعداد سكانها 15 مليون شخص، من أكبر المدن سريعة النمو في المنطقة. وليهما طهران، 11 مليون شخص، ثم الرياض وجدة (8 مليون و7 مليون على التوالي) والجزائر والدار البيضاء 5 مليون شخص. سوف تعتمد قدرات المناطق الحضرية على التكيف مع هذه الحقيقة الجديدة على معدل النمو ولكن أيضا على الموارد التي تنشرها السلطات المحلية والقومية لتحديث البنية التحتية مثل النقل العام والصرف الصحي والسكان.

الفرص:

- قد تجتذب المدن الكبرى والتكتلات الحضرية، وخصوصا "المدن المهولة" رأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي بسبب ما تتميز به من كثافة وتنوع شديد في اليد العاملة وبنية تحتية كافية وفرص سوق جذابة. وقد تصبح بعض هذه المدن مراكز نشاط إقليمية للنقل والثقافة والتجارة.
- قد يصبح التوسع الحضري حافزا لتوفير فرص اقتصادية جديدة للنساء والشباب، خصوصا عندما تكون المدن مراكز نشاط تكنولوجية.
- يمكن أن تؤدي المدن الكبرى ووظيفة المعامل للحلول الحضرية لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، وخصوصا إذا كانت للحكومات المحلية استقلالية مالية وإدارية.
- قد تكون المناطق الحضرية منصة إطلاق جيل جديد من السياسيين يستمدون جاذبيتهم من القدرة على التعامل مع وتلبية احتياجات المواطنين وللعثور على أفضل حلول لمعالجة التحديات التي تواجه المدن. ويمكن أن ينتج عن ذلك درجة معقولة من " التنافس الصحي" بين السياسيين.

المخاطر:

- قد تتعرض المساحات الحضرية إلى مزيد من التفتت. فمن ناحية، يمكن أن تنتقل النخب السياسية والأمنية والاقتصادية بالتدرج إلى تجمعات محاطة بالأسوار أو حتى إلى مدن جديدة بأسماء شهيرة. ومن ناحية أخرى، يكون معظم السكان- بما فيهم المهاجرون واللاجئون- مرغمين على العيش في أحياء مكتظة بالسكان ومناطق شعبية تعاني من نقص الخدمات العامة. وهذا قد يسبب مخاوف تتعلق بالصحة العامة والقابلية للإصابة بالأوبئة، كما أنه يمثل أرضية خصبة للاضطرابات الاجتماعية.
- يمكن أن يحدث شكلاً آخر من أشكال التفتت بين المدن العواصم وبين مدن الصف الثاني. إذا شعر سكان مدن الصف الثاني أنهم يعاملون على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية، فيمكن أن تشتعل الاحتجاجات في مناطق طرفية.
- في مناطق الصراع ومناطق ما بعد الصراع، يرجح أن يكون الفصل الحضري من القضايا المثيرة للنزاع. في فلسطين، على سبيل المثال، قد يكون التوسع الحضري متصلا بشدة مع تصورات حل الصراع العربي الإسرائيلي (أو عدمه). قد تكون المستوطنات الإسرائيلية ومشروعات التنمية الجديدة في القدس مصدرا متكررا للتوتر.
- قد يمنع عدم الاستقرار السياسي المتواصل وقابلية النظام للهجوم أي خطوة نحو تفكيك المركزية من ناحية، وزيادة التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية أخرى.

5.4 الرقمنة والأتمتة

التوسع في استخدام التكنولوجيا سيكون من الاتجاهات العظمى العالمية عام 2050. ستغير الرقمنة النماذج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل كبير، وسيكون الابتكار هو المفتاح الأساسي للمنافسة الناجحة في السوق العالمي. ستحول الأتمتة والذكاء الاصطناعي أسواق العمل بصورة جذرية في معظم البلاد. ستتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خصوصا عن طريق تلك الاتجاهات بفضل البطالة العالية بالفعل (والمتواصلة فيما يبدو) ومعدلات العمالة الزائدة، وخصوصا بين الشباب.

ستزيد القدرة المتغيرة على التكيف مع الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية من الفروق بين الدول وداخل كل دولة. بينما قد يسهل تكيف منطقة الخليج وإسرائيل مع هذه التغييرات، إلا أن الدول الأخرى ذات الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة وأسواق العمل المتوترة والحكومات غير الكافية (مثل الجزائر ومصر والعراق وإيران وتركيا) قد تواجه مشكلات اجتماعية كبرى. سيحدد الاستثمار في البنية التحتية وثقافة العمل والتعليم والانضباط القدرة على التكيف مع هذه الاتجاهات العظمى.

الفرص:

- يمكن للرقمنة والأتمتة الناجحة أن تدمج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلاسل القيم العالمية، وخصوصا إذا تصادف هذا مع الديناميات الواسعة للاقتصاد الأفريقي، وإتمام تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بقيادة الصين وانتقال التكنولوجيا والخبرة الفنية.
- يمكن الآن خلق وظائف جديدة ومجزية، وفي نفس الوقت تقليل عدد ساعات العمل وهو ما يتحقق من خلال نماذج مختلفة. قد تتبنى قطاعات الأعمال غير الرسمية تكنولوجيا جديدة لتسهيل إضفاء الصفة الرسمية على هذه القطاعات وتحسين الصحة المالية للدول.
- قد يمنح تحدي الأدوار التقليدية في مكان العمل وفي المجتمع فرصا جديدة لتمكين المرأة. قد تزيد الرقمنة من مشاركة المرأة في سوق العمل وتحفز زيادة الأعمال.
- إذا وضعت البنيات التحتية الرقمية المناسبة في مكانها الصحيح، فقد تقل الفجوة بين الريف والمدن. يمكن أن تتحسن ظروف المعيشة في المناطق الريفية بشكل كبير، ويمكن أن يخلق انتشار التكنولوجيا بيئة مساعدة لإنجاز الأعمال خارج المدن الكبرى.
- قد تمنح الرقمنة فرصا جديدة لتجاوز احتكار الدولة ورأسمالية المحاسبين. قد يصبح الاقتصاد أكثر حداثة وقد تزيد الإنتاجية.

المخاطر:

- قد تفاقم الأتمتة من نقص وضياح الوظائف وتزيد من فجوات الدخل بين دول المنطقة، خصوصا فيما يتعلق بالانقسام بين الريف والمدن والضواحي المحبطة.
- في غياب آليات مناسبة لتعويض الخاسرين في مثل هذه التغييرات التكنولوجية، يمكن أن يشترك المنسيون في حلقات منظمة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وقد تلجأ الحكومات الاستبدادية بدورها إلى زيادة الرقابة واستخدام التكنولوجيا الجديدة للسيطرة على شعوبها وقمعهم.
- استخدام الرقمنة هو سلاح ذو حدين: يمكن أن يستخدم لمزيد من التواصل والرقمنة والتعليم والتمكين، ولكن يمكن أن يستخدم أيضا لمزيد من التحكم والرقابة والمناورة والقمع. تشهد الاتجاهات الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنه على الرغم من بعض الاستثناءات القليلة، فإن الأخيرة هي التي ستسود.
- يمكن أن تصبح المنطقة هامشية بشكل متزايد على المستوى العالمي إذا لم تتبنى استراتيجيات التعامل مع هذه التطورات التكنولوجية.

5.5 التأثير بالدين والفردية والمواطنة

ستنتج الاتجاهات المجتمعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2050 من التفاعل المعقد بين المتغيرات الباطنية والخارجية. وسواء تحركت المنطقة أو أجزاء منها بصورة كبيرة نحو الاستقطاب أو نحو التعددية، فإنها ستعتمد بشدة على الخيارات والقيادة السياسية. على أي حال، سيظل الموقف نحو الدين هو المحرك الأساسي للديناميات المجتمعية والسياسية وسيبقى قضية مثيرة للنزاع بشكل كبير.

ومن المرجح أن يعمل التفكيك والديناميات المركزية على تشكيل المعسكرين الديني والعلماني بالإضافة إلى المجتمعات كلها. الإجراءات الفردية، ومن بينها حقيقة أن الاختيار بين الديني وغير الديني سينتج عن تفضيلات كل إنسان، وأن التنافس بين السلطات الوسيطة (مثل الهيئات الدينية) سيؤدي إلى مزيد من التفكيك لكل معسكر. كما أن الهجرة الدولية ستجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر تنوعا حتى من وجهة نظر دينية.

الفرص:

- يمكن أن تكون الفردية والتنوع الديني أساسا لإعادة استكشاف مفهوم الكوزموبوليتانية على أنه مفهوم القوة المحركة الأساسية للتنمية المجتمعية، والتي تساهم بشكل غير مباشر في تضميد جروح النزاعات المرتبطة بالهوية.
- بينما من المرجح أن تواصل الهويات الجماعية وهياكل الاتصالات القيام بدور هائل، إلا أنه قد تقل إمكاناتها المستقطبة داخل المجتمعات المنقسمة إذا حدث تركيزٌ جديد على الحريات والحقوق الفردية. وهو ما قد يمنح مضمونا لدعاوى الكرامة والمواطنة التي يرفعها الكثير من الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغض النظر عن أحوالهم الاجتماعية-الاقتصادية وانتماءاتهم الجماعية. إذا استطاعت المؤسسات الدينية أن تنظم إجراءات ناجحة تلبي هذه الطلبات، فإنها ستضرب مثلا للمنطقة كلها.
- يمكن للمجال الديني المتنوع أن يجعل القادة الدينيين عُرضة للمساءلة أمام العوام من المؤمنين. وقد يساهم ذلك في تقليل استغلال الخطاب الديني بشكل كبير، وتدعيم الفصل بين سلطة الدولة والمؤسسات والمنظمات الدينية.
- ويمكن أن يمهّد كل هذا الطريق أمام حوار إيماني داخلي أكثر قوة وله نتائج موجهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءها.

المخاطر:

- قد تؤدي ديناميات التفتت بالإضافة إلى الانقسام الديني العلماني والانقسام داخل المعسكرين إلى صراعات أكثر حدة متعلقة بالهويات. وقد تتسرخ هذه الصراعات وتحصد أرواح أصحابها بعيدا عن تحكم سلطات الدولة وقادة المجتمع. وستكون سوريا والعراق على وجه الخصوص هما الأكثر قابلية للهجوم.
- يمكن أن تتعرض المواطنة والالتزام بالتنوع والحقوق الفردية للخطر بسبب تميز الانتماء والولاء للهويات الأساسية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تتراجع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن تمكين المرأة واحترام حقوق الإنسان.
- قد يؤدي الاستغلال السياسي للخطابات الدينية والعلمانية والتي استمرت فترات طويلة إلى وقوع المزيد من الصراعات المجتمعية والتنافس من أجل التحكم في قيادة المعسكرين. تركيا بلد قد تشتد فيه عملية الاستقطاب هذه. قد تنتشر حملات مكافحة التبشير التورات عبر المنطقة مع اللاعبين الإقليميين والعالميين.
- يمكن أن تلتفت حالة إسرائيل النظر إلى مجتمع متشظي تحت ضغط انقسام لا يمكن تجاوزه بين جماعة اليهود الأرثوذكس الذين تحميم قوانين وسياسات الدولة، وبين بقية المجتمع (اليهود العلمانيون والفلسطينيون على وجه الخصوص). ويمكن أن يؤدي هذا الاستقطاب المجتمعي الديني العلماني الذي ينبثق عن تشديد الخطاب العرقي- العلماني إلى تفاقم الصراعات المحلية ومنع الإصلاحات السياسية ومضاعفة عزلة إسرائيل على المستوى الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

5.6 الدول القوية أو المتوحشة

ستتواصل محاولات تقويض أو استكمال دور الدول في المنطقة. ومن المرجح أن يتحقق هذا من خلال الجهود المبذولة لتقليص حجمها وامتيازاتها- على سبيل المثال من خلال حزم الإصلاحات التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية والتي تسير في اتجاه الخصخصة. وبجانب ذلك، سيؤدي تحدي سلطات الدول- سواء كان على المستوى المحلي الفرعي أو المستوى المحلي العالي- إلى دفع المحللين والنقاد للمراهنة على إضعاف نظام الدولة أو الانهيار الكامل له وإعادة رسم النظام الإقليمي.

ومع ذلك، استطاعت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تثبت أنها أكثر مرونة مما كان متوقعا. بحلول عام 2050، سيظل التحكم في الدولة هو الأساس وغالبا الضمانة الوحيدة لبقاء النخبة. ومن المرجح تعزيز مركزية الدولة في مواجهة اللاعبين غير الإقليميين. عملاء الدولة (نخب الدولة والقطاع العام والأجهزة الأمنية) وستظل الديناميات التي تدور حول (الزبانية (الرشاوي السياسية)، ورأسمالية الدولة) سائدة في المنطقة بالمقارنة مع أجزاء أخرى من العالم.

الفرص:

- من المرجح تحقيق معظم الفرص إذا استوعب القادة الذين ينظرون للأمام أنه لا يمكن الاحتفاظ بالسلطة وحملها والمحافظة عليها سوى من خلال التعاون والحكم الرشيد. تحتاج المناصب القيادية الانعكاسية والمستدامة إلى نخب تولي الاهتمام بما يفكر فيه المواطن العادي وما يتوقعه من الدولة.
- سيوفر وجود دول قوية الفرصة لنوع من الارتباط وتقاسم السلطة مع جهات فاعلة أخرى من المجتمع وقطاع المشروعات الخاصة تحت اسم المشاركة في المسؤوليات والتعاون في التنمية.
- ويمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة على امتداد المحور الرأسي من ديناميات المركز- الأطراف، وبشكل أكثر وضوحاً بين العاصمة وأكثر المناطق تهميشاً في كل بلد. مما سيؤدي إلى محاولات ناجحة ومبدعة لتفكيك مركزية القوة حتى تكون الدول أكثر قرباً من مواطنيها ولإطلاق العنان لإمكاناتها الاقتصادية والثقافية.
- وقد يخلق هذا على المستوى الإقليمي الظروف اللازمة للدفع في اتجاه التعاون الدولي. يمكن أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من آخر المناطق التي تلجأ للطابع الإقليمي كأداة للدول الفردية حتى تتغلب بشكل أفضل على العولمة والتحديات الدولية الأخرى.

المخاطر:

- قد تواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الفجوة القديمة بين القدرة والتوقعات. يتوقع المواطنون من الدولة أن تحميهم وأن توفر لهم فرصاً جديدة وفقاً للمعايير العالمية. ومع ذلك، فقد يشعرون أن هدف الدولة الوحيد هو السيطرة عليهم. وقد يؤدي ذلك إلى تنامي الاحتباب وتقوية الانقسام العاطفي بين النخب وبقية الشعوب.
- قد تستعرض الدول قوتها من خلال القمع والمراقبة، وخصوصاً إذا شعرت النخب أنها مهددة وأنها تخشى زوال القوة. ستتعلم الدول المتوحشة باستمرار من بعضها البعض كيفية التغلب على الاستياء الاجتماعي وكبح المعارضة السياسية.
- على المستوى الإقليمي، قد تسعى نخب الدولة إلى بلوغ أقصى درجات القوة. قد تسود ألعاب المجموع السلبي حيث توافق نخب الدولة على الخسارة إذا خسر الخصوم أكثر. وهذا لا يتعلق فقط بالأعداء ولكن أيضاً بالحلفاء المستديمين، والذين يُنظر إليهم على أنهم تهديدات محتملة. ستكون التدخلات ومحاولة زعزعة استقرار الدول الأخرى محركاً متواصلاً لانعدام الأمان في الإقليم.
- قد تعطي الاستراتيجيات التي تعزز توحش الدولة بدلاً من قوتها نتائجاً عكسية. وقد يؤدي تقويض شرعية الدولة إلى تحويلها إلى الفشل أو إلى فشل مشروعاتها السياسية. ويمكن أن يتفاقم هذا الوضع بسبب غياب قوى بديلة ذات قيمة، سواء على المستوى المجتمعي أو على المستوى فوق القومي. كما أن هذا قد يعزز أيضاً من مطالب الانفصال.

5.7 إدارة تأثيرات صراعات اليوم

لا يمكن تحديد ما هي الصراعات الحالية التي ستحل عام 2050 وما الصراعات التي ستندوم- ناهيك عن التنبؤ بالصراعات الجديدة التي قد تظهر. وعلى الرغم من ذلك، يمكن التيقن أن تأثيرات صراعات اليوم ستكون محسوسة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2050. وحتى في تلك الحالات التي اقترحت فيها حلولاً فعالة، سوف تصيب صدمة ما بعد النزاع جيلاً أو أكثر.

كما قد تحتل المحركات الجديدة للنزاع الصدارة. وهذه هي التوترات التي تتولد من مختلف الاتجاهات العظمى والتحديات: الضغط الديموجرافي والتوسع الحضري المتعجل؛ وتغيير المناخ وندرة الموارد الطبيعية؛ وانتقال الطاقة وتأثيرها على سوق العمل. قد تتحول هذه الظواهر إلى مصادر للمخاطر أو للفرص حسب الكيفية التي تديرها بها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

الفرص:

- قد تكون مصالحة ما بعد الصراع في سوريا والعراق هي مفتاح تخفيف التوترات الطائفية عبر المنطقة وخصوصاً في المجتمعات المركبة مثل لبنان. قد تنتج هذه المبادرات من الجهود الجماعية التي تبذلها الجهات الفاعلة المحلية والقومية، مع وجود دعم دولي.
- وبسبب عمق الارتباط العاطفي لأجزاء واسعة من الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية، فإن أي جهود ناجحة لوضع نهاية لهذا الصراع سوف توجه الكثير من الطاقة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر المنطقة. يمكن أن تكون "أرباح السلام" عالية جداً من كافة الجهات.
- قد يصبح تغيير المناخ والتدهور البيئي عوامل إتحاد بسبب تأثيراتهما السلبية المحسوسة في جميع أنحاء المنطقة. يمكن أن تجدد "الأجندة الخضراء" الجديدة من التعاون الإقليمي. يمكن أن تنجح مثل هذه الجهود خصوصاً في دول المغرب والشرق.
- يمكن أن تكون النتيجة الإيجابية لانسحاب الولايات المتحدة تدريجياً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو تحمل القوى الإقليمية لأعباء الأمن. في ضوء التكلفة الباهظة للصراع وخطر التخلف عن المسيرة بالمقارنة مع تقدم مناطق أخرى، وهو ما قد يدفع القوى الإقليمية وخاصة الشرق الأوسط والخليج إلى الاشتراك في جهود نزع التصعيد وأخذ خطوات في اتجاه بنية أمنية إقليمية جديدة.

المخاطر:

- قد تصبح سوريا فلسطين جديدة. قد ينتج عن نقص عملية المصالحة الفعالة أوضاع ممتدة للاجئين وزعزعة استقرار الدول المضيفة. يمكن استقطاب المنطقة حول هذه القضية، ومنع أي تعاون إقليمي مؤثر وخلق وفرة من المساحات التي تعاني نقص التواجد الحكومي والتي ينتشر فيها الإرهاب والجماعات الشبيهة بالمافيا.
- وفي عام 2050 في فلسطين نفسها، لن يُدرج حل الدولتين في جدول الأعمال. يمكن أن يتطور هذا الصراع من قضية أراضي إلى قضية مؤسسة على الحقوق. يمكن تهميش المواطنين الفلسطينيين بشكل أبعد، وعزل إسرائيل دولياً وإجبار اللاعبيين العالميين لإتخاذ أفعال تحفظ ماء الوجه.
- قد تؤدي التعبئة العسكرية وإعادة الإعمار إلى تشتيت العديد من الموارد عن الاحتياجات البيئية والاجتماعية الأخرى. وفي عام 2050 سيكون مقدار مثل هذه التحديات لا يُحتمل. قد تؤدي قلة الموارد الطبيعية وتأثيرات تغيير المناخ إلى تغذية الصراعات المرتبطة بالبيئة بين الجيران وخلق اضطرابات اجتماعية محلية.
- وبحلول عام 2050، قد تكون إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد طورت الأسلحة النووية الخاصة بها. وقد يكون هذا نتيجة انعدام الأمان الحالي ونقص الآليات الفعالة متعددة الجوانب لمنعها.

5.8 الصين: الأول بين الأنداد

بحلول عام 2050، من المرجح أن تصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى على مستوى العالم. سيبقى معدل النمو السنوي ثابتاً إلى حد كبير، مع الاحتفاظ بمراجعة التوترات الداخلية المرتبطة بانعدام المساواة والعجز عن الحكم. ومع ذلك، لا يعني ذلك إختفاء الولايات المتحدة وأوروبا تماماً من المشهد العالمي. تقوية الصين على أنها قوة أساسية جديدة في النظام الدولي سوف تتعايش مع لاعبين آخرين لإعادة ضبط الأهداف والاستراتيجيات أو التراجع قليلاً، حتى مع الاستمرار في تمثيل صوت يُسمع في حكم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بعد حوالي أربعة عقود منذ نشأة مبادرة الحزام والطريق، لا زال لديه القوة لتحويل المشهد الاقتصادي الاجتماعي لقارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل جذري. وعلى أساس العائدات الإيجابية لاستثمارات الصين الأولية عام 2020، ستزيد رغبة السلطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمزيد من الارتباط مع الصين.

الفرص:

- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الصينية إلى مزيد من تحديث البنية التحتية وزيادة الاتصال مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد يأخذ هذا شكل مشروعات مشتركة وقد يقلل من مستوى تبعية المنطقة للاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ويمكن أن تكتسب دول واقتصاديات المنطقة وكالة أكبر إذا تجنبت التبعية والاعتمادية على الصين. وقد تحتاج للاحتفاظ بروابط قوية مع الغرب وتنمية اتصالاتها مع القوى الآسيوية الأخرى مثل الهند وأندونيسيا.
- بحلول عام 2050، لن يدور انغماس المنطقة في الاقتصاد العالمي حول قدرتها التصديرية لمواردها من الطاقة، وإنما حول موقعها الجغرافي المكاني المميز عند مفترق الطرق بين الأسواق الإقليمية المدمجة الكبرى. وهذا سيجعل المنطقة أقل عرضة لتهديدات تحولات السوق العالمي للطاقة وأقل انبطاحاً أمام التدخلات الخارجية.
- من المرجح أن يُنظر إلى قدرة الصين على صياغة بدائل صلبة للمعايير والمؤسسات العالمية التقليدية على أنها فرصة جديدة لعديد من أجزاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سترحب الجهات الفاعلة الإقليمية بصياغة أنظمة عالمية موازية مع مؤسسات جديدة تمنح بدائل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما. وستحبي الحكومات الإقليمية أيضاً جهود بكين لإعادة ضبط مفاهيم عدم التدخل.

المخاطر:

- قد تتبنى الأنظمة الاستبدادية في المنطقة آليات تكنولوجية جديدة لمراقبة المجتمع. يمكن للأنظمة الاستبدادية الإقليمية أن تطلق أنظمة مراقبة وإخضاع جديدة عن طريق تقليد بعض الأجهزة الصينية عالية التكنولوجيا (مثل الدرجات الاجتماعية)، والتي تخلد قوتها فيما يمكن وضعه في إطار نشر الاستبداد.
- يمكن أن تقوي مبادرة الحزام والطريق العلاقات غير المتكافئة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين الصين. قد تكرر الصين سياسات القوى العظمى السابقة بعد تعزيز علاقاتها الاقتصادية المميزة مع معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قد يستتبع التدخل الاقتصادي الصيني تدخل سياسي وعسكري.
- من المرجح أن يغذي الدور الجديد للصين في المنطقة من التنافس العالمي. وضمن عدم استغلال الفوائد الاقتصادية والتجارية الصينية سيكون باهظا للغاية. قد يؤدي التخلي عنها إلى التأثير سلبا وبشكل حاد على المستقبل المباشر للأنظمة السياسية. ويمكن عدم الاتفاق على صيغة إقليمية لتوزيع الفوائد المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق بطريقة عادلة. وسيكون رد الفعل لدى كثيرين هو تبعية الضعيف للقوي وهو بكن، مع الإغراق قدر المستطاع أيما كانت العواقب على الدول الإقليمية المجاورة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة التوترات وحلقات العنف المتقطعة، وخصوصا بين الجهات الفاعلة الإقليمية التي بينها احتكاكات بالفعل.

5.9 تغيير اللعبة في أفريقيا

بحلول عام 2050، سيبلغ عدد سكان القارة الأفريقية 2.5 مليار نسمة. وهو ضعف العدد الذي كانت عليه عام 2019. سيصل عدد سكان نيجيريا إلى 400 مليون نسمة وقد يحتل اقتصادها الترتيب الرابع عشر بين أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم. وسيتجاوز عدد العمال الأفارقة عددهم في الصين. وسيكون التنقل الإفريقي قضية كبرى، سواء فيما يتعلق بالنزوح الريفي أو الهجرة الدولية. وسيغير الوزن الإفريقي على الشئون العالمية على قواعد اللعبة خلال العقود التالية.

ستنظر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة طبيعية نحو الجنوب، سواء فيما يتعلق بالفرص أو المخاطر. ستصبح أفريقيا مركز ثقل قوي، وستكون أفريقيا أيضا هي العامل المحرك للعلاقات الأوروبية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولن تهتم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالشئون الأفريقية فقط، ولكن القادة الأفارقة سيقولون كلمتهم أيضا في تطور الشرق الأوسط ودول المغرب.

الفرص:

- من المرجح أن يتركز 80 في المئة من التنمية الأفريقية في المناطق الحضرية، والتي ستحتاج بالتالي إلى استثمار مهم في البنية التحتية. وقد يقدم هذا القطاع مع قطاعات أخرى فرصا اقتصادية للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويمكن أن تترجم إلى خلق وظائف ديناميكية وخصوصا في دول المغرب.
- يمكن أن توفر إدارة الموارد الطبيعية المشتركة (حوض نهر النيل هو أوضح مثال) وكذلك الحاجة لإدارة تأثيرات تغيير المناخ والهجرة الدولية فرصة للتعاون على امتداد القارة.
- قد يدفع الاعتراف بأن التنافس بين المغرب والجزائر يضر برغبتهما المتبادلة في الحصول على الفرص التي تظهر في أفريقيا، البلدين معا لحل المواجهات بينهما والتي دامت لعقود من الزمان.
- توشك أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على خسارة الكثير من تأثيرات الفرص الضائعة في أفريقيا، والتي يمكن أن تدفعهما لتجديد التعاون فيما بينهما والاشتراك في تصميم سياسات لدعم خطط التنمية الأفريقية. وإذا أحرزنا نجاحا، فسيكون هناك فائض اقتصادي إيجابي.
- قد تصبح أفريقيا القوية والديناميكية بيت جديد للمواهب والابتكار والإبداع. يمكن أن تطور أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موقفا إيجابيا نحو القارة الأفريقية، مع تمهيد الطريق لإعادة تبني الهوية الأفريقية.

المخاطر:

- قد تصبح زيادة الضغوط حول الموارد الطبيعية أرضية خصبة للصراعات إلا إذا تم اتباع آليات فعالة للتعاون. وهذا قد يؤدي إلى مواقف مواجهة بين مصر والسودان نحو أثيوبيا، وإلى مدى أقل، بين موريتانيا والسنغال.
- قد يؤدي الجمع بين النمو الديموجرافي والتدهور البيئي والعجز في البنيات التحتية وسوء إدارة المؤسسات إلى زعزعة استقرار الكثير من البلدان الأفريقية. مما قد يتسبب في المزيد من العنف والهجرة القسرية والأزمات الإنسانية المتكررة. ونظرا لقربها الجغرافي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أكثر منطقة يمكن أن تعاني، بعد أفريقيا نفسها، من تأثير تلك التحديات.
- قد تشعل الهجرة القسرية من جنوب الصحراء الأفريقية لبلاد دول المغرب العنصرية وكرهية الأجانب، وخصوصا بين قطاعات السكان التي تعيش في حاجة ماسة اقتصاديا واجتماعيا.
- قد يؤدي عدم الاتفاق بين الحكومات الأوروبية وحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول كيفية معالجة هذا الموقف إلى إثارة أزمات متكررة بينها. وإجمالا، قد يؤدي هذا إلى تقوية النظرة ذات الطابع الأمني لأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند التطلع نحو الجنوب.
- إذا استغرقت بلدان أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط في التعامل مع أزماتها الخاصة، فإنها بذلك تخسر فرصا في أفريقيا، وهو بدون شك ما سيشغله آخرون، وخاصة الصين وربما الهند أيضا.

5.10 أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قضية عائلية

سيظل القرب الجغرافي عاملا أساسيا في العلاقات بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا من الثوابت. أما ما يُحتمل أن يتغير، فهو شدة الروابط المجتمعية بين هذه المنطقتين وما تصنعه الحكومات والناس بها. بحلول عام 2050، ستزيد نسبة الأوروبيين من أصول شرق أوسطية وشمال أفريقية عما هي عليه اليوم. ولن يتم تصوير هؤلاء الناس على أنهم الجيل الثاني أو الجيل الثالث من المهاجرين، ولكن سيتم وصفهم أنهم أوروبيون عرب أو أوروبيون ترك أو أوروبيون أكراد أو أوروبيون أمازيغ. ولن يكون التنوع حاضرا على مستوى عموم السكان، ولكن أيضا بين جيلين من النخب السياسية والاقتصادية.

قد تنمو أيضا شدة التواصل بين الإتحاد الأوروبي والمنطقة إلى مدى أبعد إذا أصبحت بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعضاء أو إذا دعمت شراكتها مع الإتحاد الأوروبي. يمكن أن يمثل الوصول المحتمل لتركيا عام 2050 تغييرا كبيرا في اللعبة. وبشكل حاسم، لن يسمح القرب الجغرافي والاجتماعي بأن يدير الإتحاد الأوروبي ظهره للمنطقة. وبينما يُحتمل أن تزيد دول مثل الصين تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأن تنسحب دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا وانتقانيا منها، فإن أوروبا هي الجهة الفاعلة التي تظل مصالحها وتواجدها وخططها مستقرة في المنطقة.

الفرص:

- سوف يعتمد تأثير أوروبا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير على قدرتها على الظهور كجهة فاعلة موحدة ونزيهة وموثوق بها وسخية. ويحتمل أن يكون الاختبار الأساسي هو الإدارة المناسبة لملف الهجرة (والذي يشمل التدفقات غير المنتظمة وسياسات الإدماج).
- قد يدفع الانسداد السياسي في الكثير من بلاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإتحاد الأوروبي إلى التعامل مع المجتمعات وترويج برامج التعاون بين الناس وبعضها، وبالتالي تخطي منطوق الدولة المركزية المحضة. - قد يصبح نشاط الأوروبيين من خلفية شرق أوسطية وشمال أفريقية محركا أساسيا لعلاقة أكثر ديناميكية وتعددية.
- يؤدي الاعتراف وتعزيز وترويج أوروبا لتنوعها إلى زيادة شرعية أوروبا بين الجهات الفاعلة المجتمعية والسياسية في المنطقة. ويحتمل أن تكون هذه خطوة ضرورية لتعزيز فكرة أن أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هما جزء من نفس الجماعة، وأن لهما مصالح متبادلة ويحتاجان إلى التفاعل معا لإدارة التحديات الكبرى في عام 2050.

المخاطر:

- قد تضيف العنصرية وكراهية الأجانب المتواصلة في أوروبا ضد قطاعات من سكانها ذوي الجذور الشرق أوسطية وشمال أفريقيا توترات جديدة في العلاقات مع بعض دول المنطقة. وقد يتجاوز هذا المجال المجتمعي حيث أن الجهات الفاعلة المجتمعية والدينية وقطاعات واسعة من السكان ترى في أوروبا جارا يتسم بالكراهية والعداء.
- يمكن لهؤلاء الذين يدافعون في الإتحاد الأوروبي عن المزيد من إضفاء الطابع الأمني على الحدود ("تحصين أوروبا") أن يكتسبوا المزيد من الدعم. وقد يحدث هذا إذا تعرضت أفريقيا لزعزعة الاستقرار أو إذا واجهت مشكلات تنموية مزمنة وإذا حدثت موجة من تدفقات الهجرة العابرة للقارات. يمكن أن يتحول البحر المتوسط إلى حدود مغلقة بسبب تكنولوجيا المراقبة الجديدة وخفض معايير حقوق الإنسان، وتوسيع الفجوة بين الإتحاد الأوروبي وبين جيرانه، بل وتحطيم المجتمعات الأوروبية نفسها.
- قد تستورد أوروبا التوترات من المنطقة من خلال المواطنين الذين ينحدرون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذا استمر أو تضاعف الاستقطاب والتفتيت في المنطقة. وهذا صحيح خصوصا عندما يتعلق الأمر بالصراعات الداخلية. قد تشهد بعض الدول الأوروبية توترات بين مجموعات عرقية مختلفة، أو بين مجموعات علمانية في مواجهة مجموعات الدينية، أو توترات على أرضية أيديولوجية. ربما لا تكون النخب السياسية والاجتماعية في أوروبا مجهزة جيدا لاستيعاب ما هو الخطر، ويمكن أن تضيف وقودا على هذه التوترات دون وعي بذلك. وفي أسوأ الاحتمالات، قد يثير هذا اشتباكات عنيفة.



Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping geopolitical shifts, regional order and domestic transformations (MENARA) is a research project that aims to shed light on domestic dynamics and bottom-up perspectives in the Middle East and North Africa amid increasingly volatile and uncertain times.

MENARA maps the driving variables and forces behind these dynamics and poses a single all-encompassing research question: Will the geopolitical future of the region be marked by either centrifugal or centripetal dynamics or a combination of both? In answering this question, the project is articulated around three levels of analysis (domestic, regional and global) and outlines future scenarios for 2025 and 2050. Its final objective is to provide EU Member States policy makers with valuable insights.

MENARA is carried out by a consortium of leading research institutions in the field of international relations, identity and religion politics, history, political sociology, demography, energy, economy, military and environmental studies.



This project has received funding from the European Union's Horizon 2020 Research and Innovation programme under grant agreement No 693244. This project has been funded with support from the European Commission. This publication reflects the views only of the author, and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

